الأمم المتحدة S/PV.7050

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٥٠**

الاثنين، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد محمدياروف	(أذربيجان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيد سكيف
	أستراليا	السيد كوينلان
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ – هون
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيد ليو تشيي
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيدة بو عيدة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

تعزيز أوجه التآزر في الشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة (S/2013/588)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1353189 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

تعزيز أوجه التآزر في الشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة (S/2013/588)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالأمين العام والممثلين الآخرين المشاركين في جلسة اليوم. إن حضورهم تأكيد لأهمية الموضوع الذي سيتم تناوله. وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/588، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة، وتحتوي على ورقة مفاهيمية بشأن البند الذي سيتم النظر فيه.

يشرفني الآن أن أعطي الكلمة للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بالترحيب بالسيد أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي. وأشكره على سنوات قيادته وخدمته العديدة. وأهنئ خلفه، الأمين العام الجديد للمنظمة، السيد إياد مدني، الذي ينضم إلينا اليوم أيضاً. وفي العام الماضي، تشرفت بأنني كنت أول أمين عام للأمم المتحدة يزور مقر منظمة التعاون الإسلامي. وأتطلع إلى مواصلة البناء على شراكتنا خلال السنوات القادمة.

السيد الرئيس، إنني أقدر كل التقدير أنكم اقتطعتم جانباً من وقتكم لترؤس هذه الجلسة الهامة للمجلس، وأنا أعول على دوركم الريادي والتزامكم إزاء السلام والأمن في رئاستكم للمجلس.

إن تحديات السلام والأمن معقدة ومترابطة للغاية حيث لا تستطيع أي منظمة وحدها أو بلد بمفرده مواجهتها. ولكي يكتب لنا النجاح، يجب أن تتضافر جهودنا وأن نضع استراتيجيات مشتركة تستمد القوة منا جميعاً. والأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي تعملان بشكل وثيق بشأن مواضيع تتراوح من منع نشوب النزاعات وتسويتها إلى مكافحة الإرهاب، ومن حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية إلى الحوار بين الثقافات والتنمية المستدامة. وسوف أتطرق إلى عدة قضايا بعينها ما زال عملنا فيها أساسياً.

فيما يتعلق بسوريا، فإن تعاوننا القائم يشمل الجهود الإنسانية والسياسية. والأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحرزان تقدماً في تفكيك وتدمير برنامج الأسلحة الكيميائية في سوريا. ولكن، ينبغي لنا ألا ندخر وسعاً من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي شامل، اتفاق يعبر عن إرادة الشعب السوري. فالحرب أدت أيضاً إلى تصاعد حدة التوترات بين السنة والشيعة. وقد شهدنا مظاهر مأساوية عنيفة لهذه الانقسامات في أنحاء عديدة من العالم الإسلامي. وهذا أمر يبعث على القلق العميق. وأعتقد أن منظمة التعاون الإسلامي ربما كانت في موقع فريد لإطلاق مبادرة رئيسية بالعمل مع

الأمم المتحدة وغيرها للمساعدة على وضع حد لهذا الاضطراب الذي تسبب في وقوع خسائر بشرية فادحة بين المدنيين، وبات يمثل تهديداً للأمن بوجه عام. وأحث منظمة التعاون الإسلامي وجميع القادة على أن يبذلوا قصارى جهدهم لرأب الصدع وإعادة بناء الثقة بين الطوائف الإسلامية، إلى جانب اجتثاث نفوذ المجموعات المسلحة الراديكالية والمتطرفين الذين يتخذون من العنف سبيلاً.

أما بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط، فقد استؤنفت المحادثات المباشرة، ولكن، يجب أن يرى الإسرائيليون والفلسطينيون عوائد ملموسة للسلام بسرعة. والوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يمكن أن يستمر، وعلى المدى الطويل، فإن الاحتلال من شأنه أن يضر بالغ الضرر بالإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ومنظمة التعاون الإسلامي يمكنها أن تساعد على إيجاد مخرج يتيح المضي قدماً في غضون الجدول الزمني المتفق بشأنه.

وإذ تواصل ميانمار المضي على طريق الإصلاح، ثمة تحدٍ رئيسي سيتعين مواجهته، ويتمثل في معالجة العوامل الكامنة المسببة للتوترات الطائفية، وتشمل مسألة المواطنة للسكان من المسلمين الروهينغا. ويجب أن تعمل ميانمار بشكل حازم لمكافحة انتشار خطاب الكراهية. ولا بد من معاقبة المحرضين. وأهيب بالحكومة وغيرها من قادة الرأي الرئيسيين على معالجة هذه القضايا الجوهرية. ويسرني أن وفداً من منظمة التعاون الإسلامي سيزور ميانمار قريباً، وأرحب بمشاركتها البناءة في تخفيف حدة التوترات.

أما في أفغانستان، فإن الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي وبناء الثقة تعتبر أساسية في هذا الوقت من العملية الانتقالية. وإنني أقدر جهود منظمة التعاون الإسلامي – بما في ذلك من خلال تواجدها في كابل ودعمها لعملية للمصالحة بقيادة أفغانية.

في مالي، وبعد الانتخابات الرئاسية التي تمثل علامة بارزة، ينبغي للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والشركاء الآخرين العمل معاً لمساعدة مالي على النهوض بالحوار والمصالحة، وتحسين الحوكمة. وإصلاح القطاع الأمني، وإعادة بسط سلطة الدولة في الشمال، وحماية حقوق الإنسان.

أما في السودان، فإنني أشيد بجهود منظمة التعاون الإسلامي المستمرة، ولا سيما تلك التي تيسرها دولة قطر، من أجل إحلال السلام في دارفور. وأعول على التعاون الجاري مع المنظمة لتشجيع حكومة السودان على التواصل مع كل أصحاب المصلحة.

ولا بد لنا كذلك أن نواصل العمل من أجل إحراز تقدم بشأن القضايا التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

فالإرهاب لا يرتبط بأي دين أو ثقافة أو شعوب بعينها. غير أن العنف جراء الإرهاب الذي استشرى في السنوات الأخيرة، قد أثر بشكل غير متناسب على بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من الساحل وشمال أفريقيا إلى الشرق الأوسط وجنوب آسيا. وتبذل المنظمة والدول الأعضاء فيها جهوداً حثيثة للحد من التهديد الإرهابي، لا سيما من خلال التصدي للتحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية بدافع من التطرف والتعصب. وأشدد على أهمية معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار التطرف والإرهاب، بما في ذلك من خلال تعزيز الجهود لحل النزاعات سلمياً، والنهوض بسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وضمان الحوكمة الرشيدة.

والحوار بين الثقافات والأديان وفيما بينها بات اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. فلنواصل العمل معاً على تعزيز ثقافة السلام والتعايش، من خلال جهود كالتي يبذلها تحالف الحضارات.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، يجب أن تواصل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي العمل على تعميق حوارنا الاستراتيجي. وقد حققنا تقدماً كبيراً، بما في ذلك من خلال اتفاقات الشراكة الرسمية وخطط العمل المشتركة، وتبادل الموظفين وعمليات الوساطة المشتركة. ونعتز أيضاً بمساعدة منظمة التعاون الإسلامي في إنشاء وحدتها الجديدة للسلام والأمن والوساطة. فلنتعهد معاً بمواصلة البناء على أساس هذا التقدم لبناء عالم أفضل للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد إحسان أوغلو.

السيد إحسان أوغلو (منظمة التعاون الإسلامي) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا لحكومة أذربيجان على مبادرتها إلى تنظيم هذه الجلسة الفريدة التي تعقد في وقتها المناسب. وموافقة مجلس الأمن على عقد مناقشة اليوم بشأن التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة تبين الأهمية التي يوليها لهذا الموضوع بحق. كما أود أن أنوه بأهمية الأفكار الممتازة التي تضمنتها الورقة المفاهيمية التي أعدها وفد أذربيجان (S/2013/588) والتي تبلور هذا الموضوع الهام. أود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة أذربيجان على أدائها الرائع خلال فترة عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن ورئاستها للمجلس هذا الشهر.

وأود أن أعرب عن امتناني للأمين العام، السيد بان كي – مون، على جهوده الدؤوبة لإضفاء أهمية متزايدة على العلاقات والتعاون القائمين بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. كما أود، شخصياً، أن أشكره على الكلمات الطيبة التي اختصني بها للتو. ونحن نشاطره رؤيته بشأن التعاون الاستراتيجي بين المنظمتين.

وخلال ولايتي كأمين عام لمنظمة التعاون الإسلامي، أنشأت علاقة عمل مهمة مع السيد بان كي – مون.

وقد ناقشنا على أساس منتظم العديد من المسائل التي تتصدر أيضا جدول أعمال مجلس الأمن، مثل منطقة الشرق الأوسط، وسوريا، والصومال، وأفغانستان، ومالي.

وطلب الأمين العام، في البيان الأخير الذي أدلى به أمام الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي المعقود على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر، أن تعمل المنظمة على تعزيز شراكتها مع الأمم المتحدة في جميع المجالات ذات الاهتمام المتبادل والمصلحة المشتركة. ومن جانبنا، فإننا نولي أهمية كبيرة للعلاقة مع الأمم المتحدة. ونحن على استعداد لتطوير شراكة فعالة معها من أجل تعزيز السلام والعدالة وحقوق الإنسان والتنمية.

وانطلاقا من إيماننا الراسخ بالدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به المنظمات الدولية، فقد بذلنا جهودا هائلة من أجل بناء وتعزيز شبكة من علاقات التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، من أجل كفالة منبر مشترك بين المنظمات العالمية لما فيه تحقيق مصلحة السلام والأمن والتنمية الاقتصادية.

وتواجه السلام والتنمية على النطاق الدولي الآن الكثير من الصعوبات والتحديات. ومن الضروري التصدي لها بصورة جماعية على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية. وفي عالم سريع التغير فإن من شأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي أن يساعد على تعزيز تعددية الأطراف، فضلا عن تعضيد آلية الأمن الجماعي الدولية.

وانطلاقا من رؤيتها ورسالتها االجديدتين لقائمتين على الاعتدال والتحديث، تواصل منظمة التعاون الإسلامي الاضطلاع بدور هام في منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها، إلى جانب مساندة جهود الإعمار بعد انتهاء الصراع، ونزع فتيل الأزمات الإنسانية، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دولها الأعضاء، لكونه

إسهاما هاما في الجهود العالمية المبذولة في مجال توطيد السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، فقد أعربت منظمة التعاون الإسلامي في العديد من المناسبات، عن أنها على استعداد اليوم لتطوير شراكة فعالة مع الأمم المتحدة، بهدف تحسين مستوى التعاون في جميع الميادين، فضلا عن تطوير الاستجابات للمنازعات والأزمات الناشئة في وقت مبكر.

وبوصفها ثاني أكبر منظمة سياسية حكومية دولية، تضم ٥٧ دولة عضوا علاوة على خمس دول تتمتع بمركز المراقب، وذات رسالة تتمثل في الدفاع عن مصالح دولها الأعضاء وقضاياها العادلة، فقد أنشئت منظمة التعاون الإسلامي – استنادا إلى ميثاقها – على أساس الأهداف النبية المتمثلة في السلام والوئام والتسامح والإخاء والمساواة بين جميع البشر، على النحو الذي يدعو إليه الإسلام. وتكرر ديباجة ميثاقها التأكيد على التزام الدول الأعضاء فيها بميثاق الأمم المتحدة. وعليه، فقد آلت المنظمة على نفسها منذ إنشائها تحقيق هدف رئيسي يتمثل في تنفيذ مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة. وما فتئت المنظمة تسعى إلى الاضطلاع بدور إيجابي في صون السلم والأمن الدوليين. وتتماثل تصورات الدول الأعضاء في المنظمة – التي هي أيضا جميعا أعضاء في الأمم المتحدة – مع تصورات الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن المسائل الدولية الهامة.

ويشدد ميثاق منظمة التعاون الإسلامي على ضرورة تمسّك جميع الدول الأعضاء بمبادئ صون السلم والأمن الدوليين، واحترام استقلال جميع الدول الأعضاء الأخرى وسيادتها الوطنية وسلامتها الإقليمية. ونرى أن وثيقة خريطة الطريق لمنظمة التعاون الإسلامي، المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ والمعنونة ”برنامج عمل مدته عشر سنوات بهدف التصدي للتحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين“ – والتي تماثل الأهداف الإنمائية للألفية – تشكل مخططا للإصلاح ولتعزيز الاعتدال وعملية التحديث في العالم الإسلامي. وتدعو تلك الوثيقة إلى تعزيز أنشطة منظمة التعاون الإسلامي في منع نشوب الصراعات وبناء الثقة وحفظ السلام وحل الصراعات وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، وعلى رأسها الأمم المتحدة.

وتبذل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي جهودا متواصلة من أجل تعزيز الدور الذي تضطلع به المنظمة في مجال صون السلام والأمن ومنع نشوب الصراعات وحلها. وأنشأت في إطار برنامجها وخطة عملها المعنيين بالإصلاح: وحدة للسلام والأمن والوساطة، ومركزا للنهوض بالمرأة، فضلا عن الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان وإدارة التعاون الدولي والشؤون الإنسانية. وتشير تلك الخطوات الهامة أيضا إلى فهمنا لأهمية التنمية الاجتماعية الاقتصادية وحقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية بالنسبة لتعزيز السلام والأمن.

وفي ذلك الصدد، فقد أسهمت منظمة التعاون الإسلامي إسهامات قيّمة في العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجالات منع انشوب لصراعات وإدارة الأزمات والوساطة، وتقديم المساعدة الإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان، وسيادة القانون وتحقيق التنمية المستدامة من خلال العديد من الأدوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتاحة لها. وعليه، فقد استضافت منظمة التعاون الإسلامي في مقرها في جدة العديد من أفرقة الاتصال الدولية، من قبيل تلك المعنية بالصومال وأفغانستان، إلى جانب المنظمات الإقليمية واجتماعات الوساطة وحلقات العمل المعنية بمكافحة الإرهاب. ويوفر الاجتماع التشاوري العام بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي الذي يعقد مرة كل سنتين فرصة ممتازة لكلتا المنظمتين لتحديد جميع مجالات التعاون ووضع إطار زمني محدد للتنفيذ.

ونواصل أيضا التحضير لخطة عمل مشتركة واعدة لدعم التنمية البشرية في الصومال. ويعمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي على إعداد مشروع بشأن بناء القدرات في مجالات التعليم والرعاية الصحية وسبل العيش المستدامة في الصومال.

ونتطلع للمزيد من المشاركة مع الأمم المتحدة بغية تعزيز قدرة المنظمة على أساس الاحتياجات والأولويات الاستراتيجية التي تمكّنها من العمل بوصفها شريكا فعالا للأمم المتحدة في التصدي للتحديات الآنية والمستقبلية التي تواجه العالم الإسلامي. وتوفر الشراكات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجالات السلام والأمن والتنمية أمثلة جيدة تحتذى في ذلك الصدد.

ويتعلق العديد من المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن المتعلقة بالعالم الإسلامي وهي بطبيعة الحال قيد نظر منظمة التعاون الإسلامي. ويدل ذلك على أهمية وجود صلات قوية للتعاون والتنسيق بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة من أجل الاستفادة من النُهْج العالمية والمحلية المعنية بالتصدي لتلك المسائل. وأود في الوقت نفسه، أن أؤكد على ضرورة التعجيل بإصلاح مجلس الأمن عن طريق تعزيز الشفافية والمساءلة فيه، فضلا عن التمثيل المناسب للدول، وإنجاز تحول ديمقراطي كامل فيه، بغية تمكينه من الاضطلاع بدوره كاملا في مجال صون السلم والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ويتمثل موقفنا المبدئي في أن أي إصلاح لمجلس الأمن يجب أن يكفل تمثيلا مناسبا للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي – في جميع فئات العضوية – نظرا إلى أن منظمتنا تضم ٥٧ دولة عضوا فيها وتبلغ كثافتها السكانية ١,٦ بليون نسمة.

ورغم أن فترة التحديات الاستثنائية لا تزال تتطور في الشرق الأوسط، فما تزال عملية سلام تتسم بالمصداقية في السعي نحو حل الدولتين تشكّل أولوية رئيسية بالنسبة لمنظمة التعاون الإسلامي. وأود أن أكرر التأكيد على أنه تقع على عاتق المجتمع الدولي، وهذا الجهاز على وجه الخصوص، مسؤولية خاصة لبذل قصارى جهده من أجل حل القضية الفلسطينية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، والاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية التي تم التوصل إليها في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

وترى منظمة التعاون الإسلامي أن العامل الأساسي في إحلال سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط يكمن في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة.

لذلك، نعتقد أن مفاوضات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية الجارية بشكل مباشر توفر فرصة قيّمة ينبغي عدم تفويتها. وتهيئة الظروف المؤاتية للسلام تقتضي أيضا أن تتوقف على الفور جميع الأعمال غير القانونية والضارة، بما في ذلك بناء المستوطنات.

في الوقت نفسه، ما زلنا ملتزمين بمساعدة الشعب الفلسطيني على تحسين حياته الاجتماعية والاقتصادية. وبناء عليه، منظمة المؤتمر الإسلامي على استعداد لبناء شراكة بنّاءة مع الأمم المتحدة لتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة. ويمكن أن تتعاون الوكالات الإنمائية لكل من منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة بغية إيجاد حياة أفضل للفلسطينيين.

وما فتئت منظمة المؤتمر الإسلامي تشعر بقلق عميق إزاء الصراع الدائر في سوريا. إننا نرحب بكل الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر ”جنيف الثاني“. ومع ذلك، نعتقد أن مجلس الأمن بحاجة إلى أن يتحمل مسؤوليته تجاه بذل قصارى جهده لحماية

الشعب السوري، والتوصل إلى حل سلمي للصراع السوري عن طريق الحوار السياسي.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء استمرار احتلال أرمينيا لناغورنو – كاراباخ في الأراضي الأذربيجانية، وندعو إلى إيجاد حل للصراع على أساس احترام سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها المعترف بها دوليا، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد. إن عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن يقوض سلطته وإيمان الشعب بالعدالة وبإمكانية تحقيق التسوية السياسية السلمية.

وفي حين أثني على الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة ويضطلع به الشركاء الآخرون لاستعادة السلام إلى اثنتين من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي اللتين تشهدان اضطرابات، وهما الصومال ومالي، يجب أن نواصل البناء على هذه الشراكة من أجل تحقيق الاستقرار الدائم في تلك الدولتين الافريقيتين.

وعلى الجبهة الإنسانية، أنشأت منظمة المؤتمر الإسلامي ومكتب تنسيق الشؤون الانسانية التابع للأمم المتحدة بعثة مشتركة في عام ٢٠١٢ لتقييم الاحتياجات في سوريا، أدت إلى وضع خطة شاملة للاستجابة الانسانية. وبالمثل، أنشأت منظمتانا بعثة مماثلة في منطقة الساحل، قامت بزيارة النيجر، وبوركينا فاسو، ومالي. وتم إنشاء بعثة مشتركة أخرى قامت بزيارة ميندناو والفلبين. علاوة على ذلك، جرى إطلاق عدة نداءات، وانبرت بعض الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي للتخفيف من معاناة الناس الضعفاء والمحتاجين في مالي. ويتواصل تعاوننا أيضا في الصومال. وبذلنا قصارى جهدنا للمساعدة على تلبية الاحتياجات الإنسانية في ميانمار، عن طريق تيسير توفير المساعدات من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمع المدني. وسوف نناقش هذه المسألة مع السلطات في ميانمار خلال الزيارة المتوقعة التي سوف أقوم بها إلى هذا البلد في الشهر المقبل مصحوبا بمجموعة من وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تهدف، بموجب الولاية الواردة في ميثاقها، إلى القيام بدور بنّاء في مساعدة البلدان غير الأعضاء ذات الأقليات المسلمة لحل أي مشكلات مع تلك الأقليات من أجل تعزيز دورها كجسر للصداقة بين بلدانها والعالم الإسلامي، في إطار الاحترام الكامل للوحدة الوطنية للبلدان التي تستضيف هذه الأقليات وسلامتها الإقليمية وسيادتها.

ولا يزال القضاء على شلل الأطفال في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي المتضررة منه يشكل تحديا للمنظمة. ونحن منخرطون في تعاون وثيق مع منظمة الصحة العالمية والمبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال، فضلا عن مؤسسة بيل وميليندا غايتس، لتنفيذ حملة واسعة النطاق ترمي إلى القضاء على شلل الأطفال في البلدان المتضررة. ونشارك في عمليات الدعم والتعبئة على مستوى سياسي رفيع بشأن برامج التطعيم ضد شلل الأطفال. ونعتقد أنه يتعين القيام بمزيد من العمل قبل أن نتمكن من استئصال شلل الأطفال في منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي وإعلانها منطقة خالية منه. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق من انتشار شلل الأطفال في القرن الأفريقي مؤخرا.

ونظرا للزيادة في عدد الكوارث الإنسانية التي تشهدها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، شعرت الأمانة العامة للمنظمة أن هناك حاجة ملحة إلى إنشاء صندوق الاستجابة في حالات الطوارئ الإنسانية التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بغية تعزيز الإغاثة الإنسانية الجماعية المقدمة إلى الشرائح الأكثر ضعفا من سكاننا عندما تحدث كارثة في دولة من دولنا.

إن أحد أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي هو تطرف المجتمعات المحلية على أساس الإيمان والمعتقد الديني. والكراهية الدينية والطائفية التي يروجها بعض الأفراد

المدفوعين والمتطرفين تشجع على التهميش والقوالب النمطية السلبية والتمييز العنصري، وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن العالميين. وما فتئت منظمة المؤتمر الإسلامي يقظة إزاء فضح المخططات الخطيرة للعناصر المتطرفة، وإزاء زيادة الوعي العالمي لمكافحة التعصب الديني والوصم بالعار والقوالب النمطية السلبية.

وأود أيضا التأكيد على أهمية المشاركة والدعم السياسيين من زعماء العالم للحوار، والاعتراف المتبادل، والاحترام، والتعاون بين ممثلي الثقافات، والحضارات، والأديان، لأن هذه المسألة قد اكتسبت مؤخرا المزيد من الأهمية نظرا لآثارها على السلم والأمن الدوليين. واتخاذ مجلس حقوق الإنسان بالتراضي للقرار ١٨/١٦ بشأن مكافحة التعصب الديني، الذي أورد النقاط الثماني التي حددتها في خطابي أمام الدورة الخامسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، يجري الاعتراف به على نطاق واسع كتطور إيجابي، وانتصار لتعددية الأطراف.

وأود أن أؤكد للمجلس على أن منظمة المؤتمر الإسلامي سوف تواصل العمل مع دوله الأعضاء والمجتمع الدولي ككل لمكافحة الأصولية التي تؤدي إلى التطرف والإرهاب المتصفين بالعنف. ونعتقد أن مواجهة هذا الخطر تتطلب إرادة والتزاما على الصعيد السياسي ليس من جانب الحكومات فحسب، ولكن من جانب شرائح المجتمع كافة.

وتركز منظمة المؤتمر الإسلامي أيضا على المسائل الإنمائية الرئيسية، بما في ذلك تمكين المرأة، والأطفال، والشباب، والمجتمع المدني، بغية الاستفادة من أدوارهم ومساهماتهم في البحث عن أوجه التصدي محليا للتحديات الناجمة عن الصراع والتخلف الإنمائي والتطرف. ونشجع أيضا جميع المبادرات التي تعزز المساهمة الإيجابية للزعماء الدينيين والتقليديين من أجل مواجهة تلك التحديات.

وفي الختام، أود أن أكرر الكلام عن أن منظمة المؤتمر الإسلامي تلتزم التزاما قويا بشراكة نشطة مع الأمم المتحدة تعزيزا للسلام والأمن والتنمية. لقد حققنا الكثير معا، ولكنني أعتقد أنه ما زال يتعين القيام بمزيد من العمل. فبدعم من المجلس، يمكن لكلتا المنظمتين أن تجعلا عالمنا مكانا أفضل بكثير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إحسان أوغلو على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا.

معروض على المجلس نص بيان من الرئيس نيابة عن المجلس بشأن موضوع الجلسة المنعقدة اليوم. أشكر أعضاء المجلس على اسهاماتهم القيّمة في هذا البيان. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أعتبر أن أعضاء المجلس يوافقون على البيان الذي سيصدر بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2013/16.

أتلو الآن بيانا بصفتي وزير خارجية أذربيجان.

ينظر مجلس الأمن اليوم لأول مرة في مسألة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي في جلسة خاصة. وهذه الحقيقة في غنى عن أي إيضاح. إن منظمة التعاون الإسلامي ليست المنظمة التي تمثل الدول الإسلامية كافة فحسب، بل هي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، ويبلغ عدد أعضائها ٥٧ دولة عضوا، وخمسة مراقبين من أربع قارات. وتعود بداية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي إلى عام ١٩٧٥، عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٣٦٩ (د-٣٠). ومنذ ذلك الحين، أثبتت منظمة التعاون الإسلامي أنها شريك هام للأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن وترسيخ ثقافة السلام على المستوى العالمي.

وتتعلق العديد من المسائل المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن بالعالم الإسلامي، وتبقى بالطبع قيد النظر المتواصل

لمنظمة التعاون الإسلامي. ويتطلب ذلك تعاونا وتنسيقا أوثق بين مجلس الأمن ومنظمة التعاون الإسلامي من أجل الاستفادة من النهج العالمية، والإقليمية والمحلية في معالجة تلك المسائل.

ولا يزال إرساء السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط والحل الشامل للصراع العربي الإسرائيلي من بين المسائل الأكثر إلحاحا على جدول أعمال كل من الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. وترحب أذربيجان بالجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين. ومن الضروري أن يتحلى الطرفان بالمسؤولية في مواصلة الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الحل القائم على وجود الدولتين وتجنب الإجراءات التي من شأنها أن تقوض هذا الهدف، من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في استعادة وتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة في المنطقة بأسرها.

ولقد استضافت أذربيجان في حزيران/يونيه، مؤتمر وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي بشأن إنشاء شبكة أمان مالية إسلامية لمساعدة فلسطين ومؤتمر المانحين لدعم مدينة القدس. وتعهدت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الدولية التي حضرت المؤتمرين بالمساهمة في تحسين اقتصاد فلسطين وبنيتها التحتية والرعاية الصحية والتعليم فيها.

وفيما يتعلق سوريا، نأمل أن يسهم الموقف القوي الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في إيجاد حل سياسي للصراع في ذلك البلد، وإنهاء معاناة الشعب السوري وضمان امتثال الأطراف المعنية لالتزاماتها وتعهداتها بموجب القانون الدولي.

وأسندت لمجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. لذلك، على سبيل الأولوية، وبصرف النظر عن مصداقية المجلس وفعاليته، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ قراراته، لا سيما تلك المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وتسويتها.

واتخذ مجلس الأمن، قبل عشرين عاما، في عام ١٩٩٣ أربعة قرارات ردا على استخدام القوة ضد أذربيجان والاحتلال والتطهير العرقي لنحو ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان المعترف بها دوليا من قبل الدولة المجاورة أرمينيا، مما أدى إلى نزوح ما يقرب من مليون لاجئ ومشرد داخليا. هذا يعني أن شخصا من بين كل تسعة أشخاص من سكان أذربيجان البالغ تعدادهم تسعة ملايين إما لاجئ أو مشرد.

وأكدت هذه القرارات – ٨٢٢ (١٩٩٣)، و ٨٥٣ (١٩٩٣)، و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) – احترام سيادة أذربيجان ووحدة أراضيها وحرمة حدودها الدولية، وطالبت بانسحاب قوات الاحتلال فورا وبصورة كاملة وغير مشروطة من جميع الأراضي المحتلة. ولسوء الحظ، ما زالت مطالب مجلس الأمن الرئيسية لم تنفذ، ولم تثمر جهود الوساطة التي أجريت لأكثر من ٢٠ عاما في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أي نتائج.

ووصفت منظمة التعاون الإسلامي صراحة، منذ اندلاع النزاع، وعلى أساس القرارات المذكورة أعلاه من مجلس الأمن، الإجراءات التي اتخذتها أرمينيا في إقليم أذربيجان بوصفها عدوانا. وكان لسلسلة من قرارات منظمة التعاون الإسلامي الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن دور فعال في معالجة المجتمع الدولي لمسألة احتلال أراضي أذربيجان، بما في ذلك على وجه الخصوص في إطار مجلس الأمن والجمعية العامة.

ولا توجد أمام سياسة أرمينيا التوسعية أي فرصة للنجاح. فمنطقة ناغورني – كاراباخ هي جزء تاريخي، غير قابل للتصرف لا يتجزأ من أذربيجان. والسبيل الوحيد لتحقيق تسوية للنزاع وإقامة علاقات حضارية بين الدولتين الجارتين هو أن تنهي أرمينيا احتلالها للأراضي الأذربيجانية، وتعيد إرساء سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية بشكل كامل، وتبدي فورا الامتثال للحق غير القابل للتصرف للاجئين

والمشردين داخليا في العودة إلى ديارهم. ولذا فمن الأهمية بمكان أن يؤكد المجلس، في بيانه الرئاسي الذي اعتُمد اليوم S/PRST/2013/16، الأهداف المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي في تعزيز حلول للنزاعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتقوم حاجة هنا إلى التأكيد على الإسهام الأساسي الذي قدمته الثقافة الإسلامية إلى الحضارة العالمية، والعلوم العالمية والتعليم. إن الإسلام دين الاعتدال والوسطية، ومن خلال اسمه يدعو ويعني التسامح واحترام الأديان والعقائد الأخرى. وأصبحت المفاهيم الخاطئة عن الإسلام والمسلمين أهم المصادر الثابتة والخبيثة لظاهرة الخوف من الإسلام، مما أدى إلى ممارسات متحيزة والتحريض ضد المسلمين بدون تمييز.

ومحاولات إنشاء ارتباط مفاهيمي بين الإسلام والإرهاب غير مقبولة. لا ينبغي أن تستخدم الحرب على الإرهاب لاستهداف أو وصم أي دين أو ثقافة معينة. وتؤكد الحالة الراهنة الضرورة الملحة لبذل الجهود المشتركة وإقامة الحوار بغية التصدي لحالات التشهير والمفاهيم الخاطئة. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نؤكد باستمرار على أهمية احترام وتفهم التنوع الديني والثقافي في جميع أنحاء العالم. ويتمثل الالتزام المشترك لكل من الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي في تشجيع الحوار العالمي من أجل تعزيز التسامح والسلام وتوطيد التعاون فيما بينها لتحقيق تلك الغاية التي لا غنى عنها لتعزيز فهم أفضل فيما بين البلدان والثقافات والحضارات.

إن المشاكل التي يواجهها العالم اليوم كثيرة ومعقدة إذ لم يعد السلام والأمن مفهوما عسكريا فحسب، بل مفهوما اقتصاديا واجتماعيا، وإنمائيا متعدد الثقافات.

وستكمل أذربيجان في كانون الأول/ديسمبر، عضويتها في مجلس الأمن. كانا عامان من الخبرة المتميزة والعمل الجماعي العظيم. وأؤكد لجميع أعضاء المجلس أن أذربيجان ستبقى دائما شريكا موثوقا وصديقا حقيقيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة بوعيدة (المغرب): بداية أود تقديم عبارات الشكر والتقدير لوفد أذربيجان الشقيق على مبادرته لتخصيص هذا النقاش لدعم التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. كما نحيي المشاركة الشخصية للسيدين الأمينين العامين السيد بان كي – مون والسيد أكمل الدين إحسان أوغلو وإسهامهما الفعال في تفعيل وتطوير التعاون بين منظمتي الأمم المتحدة والتعاون الإسلامي.

ولا يفوتني تسجيل حضور السيد عياد بن أمين مدني الذي سيتولى قريبا منصب الأمين العام للمنظمة الإسلامية.

إن المغرب يعتز بأن تكون أرضه مكان ميلاد منظمة المؤتمر الإسلامي قبل ٤٤ سنة، ومنذ ذلك التاريخ لم يألل المغرب جهدا في تعزيز هياكل وأداء المنظمة الإسلامية لتصبح أداة للحوار والتنسيق وبناء أسس شراكة إسلامية متضامنة. إننا نرى في هذا اللقاء تعبيرا عن الإرادة القوية لمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي لتفعيل الترتيبات المنصوص عليها في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وتنسيق مجهوداتهما لمواجهة التحديات التي تواجه المنظمتين.

وفي هذا الإطار، نسجل بارتياح مواصلة المنظمتين تنفيذ الالتزامات التي تم الإعلان عنها خلال الاجتماع العام للتعاون الذي عقد في جنيف من ١ إلى ٣ آيار/مايو ٢٠١٢. حيث عمل الطرفان بشكل وثيق على دعم السلم والأمن والسلام في الصومال وأفغانستان والسودان، حيث واصلت مكاتب منظمة التعاون الإسلامي بكل من مقديشيو وكابل عملهما إلى جانب الأمم المتحدة. كما ساهمت المنظمتان في

تسيير مفاوضات بين الحركات المسلحة في دارفور والحكومة السودانية.

في سياق التعاون في المجال الإنساني، وانطلاقا من متابعة المنظمتين للتطورات التي عرفتها منطقة الساحل، كان لتشكيل البعثة المشتركة بين منظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة للبرنامج الإسلامي المشترك بينهما أثر بالغ لدى سكان هذه المنطقة خاصة في دولة مالي. وإذ تثمن المملكة المغربية هذا التعاون وتدعمه فإنها تدعو المنظمتين إلى الاستمرار في بذل المزيد من الجهود لمساندة دولة مالي خلال مرحلة البناءين الاقتصادي والإنمائي اللذين شرعت فيهما بعد نجاح المسلسل الانتخابي والتقدم الملموس الذي أحرز فيما يخص أمن واستقرار هذا البلد.

وقد كانت الزيارة التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لمالي بمناسبة تنصيب الرئيس المالي الجديد، فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، مناسبة لتجديد الالتزام التام للمغرب بأمن واستقرار مالي ووحدته الوطنية ووحدة أراضيه. والتعبير عن دعمه لجهود إعادة البناء وتوطيد السلام والتنمية. وفي هذا الإطار، وبتعليمات سامية من جلالة الملك محمد السادس، أقام المغرب مستشفى ميدانيا متعدد الاختصاصات بباماكو في إطار المساعدة الإنسانية المقدمة من قبل المغرب لمالي، كما التزم بتدريب ٥٠٠ إمام مالي في المغرب، انطلاقا من روابط الدين والأخوة التي تجمع بين الشعبين.

تكتسي القضية الفلسطينية أهمية مركزية بالنسبة لمنظمة التعاون الإسلامي، بل هي السبب الرئيسي لتأسيسها وكذلك الشأن بالنسبة للأمم المتحدة التي تولي أهمية خاصة لهذه القضية بمختلف أوجهها، وبالتالي فتعاون المنظمتين في التعاطي مع هذا الملف يظل أمرا أساسيا وضروريا يشمل مختلف الجوانب الإنسانية والسياسية والإنمائية من خلال عمل الآليات الخاصة بكل منهما والتعاون بين هذه الآليات في إطار حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية.

ولا يفوتني في هذا السياق التنويه بجهود الإدارة الأمريكية، خصوصا السيد جون كيري، من أجل إعادة استئناف المفاوضات في إطار سقف زمني محدد، متمنين أن تتكلل هذه الجهود بكامل النجاح، لتفعيل حل الدولتين وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وفي انتظار التوصل إلى هذا الحل المنشود، تواصل منظمة التعاون الإسلامي بذل جهودها لمساعدة الشعب الفلسطيني سواء من خلال دعمها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، أو المساعدات التي تقدمها لإعادة إعمار غزة وتنميتها بالإضافة إلى عمل اللجان الدائمة للمنظمة وعلى رأسها لجنة القدس التي يرأسها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، والتي تحرص على المحافظة على القدس وحمايتها وتجسيد ذلك على أرض الواقع من خلال عمل وكالة بيت مال القدس.

إننا نتطلع لرؤية قيام شراكة بين المنظمتين تستند إلى منظور استراتيجي طويل الأجل يراعي اختصاصات وخصوصيات كلتا الشريكتين، أي الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، وكذلك التكامل بينهما من ناحية الخبرة والموارد اللتين تملكهما المنظمتان. وبالتالي، يجب التركيز على بناء قدرات منظمة التعاون الإسلامي حتى تتمكن من تفعيل الشراكة في المجالات والمناطق الأيسر ولوجا بالنسبة لها. وحتى يتأتى ذلك، ينبغي لنا إحداث إطار مؤسسي يقوم على هياكل وآليات على غرار المنظمات الإقليمية الأخرى، وذلك لتسهيل التعاون المنهجي بين المنظمتين وتوسيع نطاقه، ويمكن في هذا الإطار بحث إمكانية الرقي بالاجتماع العام للتعاون بين المنظمتين إلى حوار سنوي يمكّن من متابعة تفعيل البرامج المسطرة، وفي هذا السياق أيضا، ندعو المنظمتين إلى إيلاء أهمية قصوى لتعزيز الحوار بين الحضارات واحترام التنوعين الديني والثقافي، لما لهما

من دور وتأثير بالغ على حفظ الأمن والسلام العالميين وتفادي أسباب الصراعات والتطرف والإرهاب الإيديولوجي ووقف تزايد الكراهية العرقية والدينية، وكل أشكال التمييز. وانطلاقا من اقتناع المملكة المغربية، التي تولي أهمية خاصة وقصوى لهذا الحوار، فإنها تعلن استعدادها للإسهام في ترسيخ هذا الحوار وإشاعته بين الشعوب، ومواجهة كل أنواع التعصب والانغلاق بطريقة سلمية وحضارية.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئك وأشكرك، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. ويسرنا بشكل خاص أن نراكم سيدي، تترأسون هذه الجلسة الزاخرة بالمعلومات، وأغتنم هذه الفرصة لأنوه برئاسة بلدكم لمجلس الأمن.

أريد أن أعبر أيضا عن تقديري للأمين العام بان كي – مون والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد أكمل الدين إحسان أوغلو، على إحاطتيهما الإعلاميتين.إنهما قدما إسهامين هامين في تقييم التعاون القائم بين المنظمتين وكيفية مواصلة تعزيز ذلك.

وأخيرا، فإننا نشيد بحضور الأمين العام المنتخب لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد إياد مدني، والوزيرة المنتدبة لدى وزير الخارجية والتعاون في المملكة المغربية، السيدة مباركة بوعيدة.

إن دور المنظمات الإقليمية مهم اليوم في نظام دولي تطور منذ إنشاء الأمم المتحدة من منظمة تضم ٥١ بلدا إلى منظمة تضم ١٩٣ بلدا. ولذلك، ليس من المستغرب أن يتجسد حجم الاختلافات بين مختلف الوقائع الإقليمية في المزيد من المشاركة من جانب المنظمات الجديدة وتزايدها. وبهذا المعنى، يشكل التركيز على التكامل وسيلة فعالة لبناء إجماع إقليمي في هذا الكوكب المعولم.

تناولنا في ٦ آب/أغسطس، خلال رئاسة الأرجنتين لمجلس الأمن، مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في صون السلم والأمن الدوليين (انظر S/PV.7015). واتفقنا على الطلب من الأمين العام إدراج توصيات بشأن سبل تعزيز هذا التعاون في تقريره المقبل الخاص بفترة السنتين، الذي سيقدمه إلى مجلس الأمن والجمعية العامة.

وقد سمحت لنا تلك الفرصة بالاطلاع على التطورات التي شهدتها مؤخرامختلف مناطق العالم. في سياق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أظهرت الرئاسة المؤقتة لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية بوضوح الرغبة البناءة لمجتمعات أمريكا الجنوبية، التي انعكست في الدور الرئيسي الذي اضطلعت به تلك المنظمة الشابة في القيام بعمليات وساطة متعددة بنجاح، مما أتاح التوصل إلى حلول سلمية للنزاعات التي نشبت بين شعوبنا نتيجة لظرف من الظروف. كما تمكنا أيضا من الاستماع إلى الرئيس المؤقت لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عرض ما قام به من أجل التوصل إلى حل لواحدة من أخطر الأزمات الثنائية، التي حدثت خلال السنوات القليلة الماضية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

لقد أصبح من الواضح أن لكل منظمة إقليمية أو دون إقليمية مستوى تنمية خاصا بها، ولديها حقائق واحتياجات مختلفة. ولذلك نرى أنه من المهم أن ترسي الأمم المتحدة أشكالا ونطاقا للتعاون مع كل منظمة من تلك المنظمات الإقليمية وفقا لذلك التنوع.

في ذلك الصدد، من المقرر أن تضطلع منظمة التعاون الإسلامي، التي لديها أعضاء في أربع قارات، بدور رئيسي فيالتسوية السلمية للمنازعات. وذلك واضح في التطورات التي جرت خلال السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالسلام والأمان، على النحو المبين في برنامج العمل الذي مدته ١٠ سنوات

الممتد إلى غاية عام ٢٠١٥، والذي اعتمدته الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي في عام ٢٠٠٥، والميثاق الجديد للمنظمة الذي اعتمد في عام ٢٠٠٨. ومن الواضح أيضا أنه بوسع منظمة التعاون الإسلامي الاضطلاع بدور الوسيط في تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط، بحيث تتمكن الأطراف وبلدان المنطقة من بلوغ الهدف النهائي المتمثل في إحلال سلام عادل ودائم، وهو يمثل هدفا سعى المجتمع الدولي إلى تحقيقه منذ فترة طويلة.

لذلك، فإننا ندعم بقوة، على النحو الوارد في القرار ٢٦٤/٦٧، الذي اعتمد بتوافق الآراء في الجمعية العامة ومن لدن منظمة التعاون الإسلامي، استمرار التعاون بين هاتين الهيئتين، من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في السعي لإيجاد حلول للمشاكل العالمية.

وهذا يتضمن مجالات من قبيل نزع السلاح، وتقرير المصير، والنهوض بثقافة السلام من خلال الحوار والتعاون، وإنهاء الاستعمار، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومكافحة الإرهاب الدولي، وبناء القدرات، ومكافحة الأمراض المتفشية والمستوطنة، وحماية البيئة، وتغير المناخ، وتقديم الإغاثة الطارئة وإعادة التأهيل والتعاون الفني.

السيد غاساناا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى معالي السيد إلمار محرم أوغلو ماما دياروف، وزير خارجية أذربيجان ورئيس مجلس الأمن حاليا، على مبادرته إلى عقد هذه المناقشة. وأهنئه على بيانه الرئاسي الذي اعتُمد تواً (S/PRST/2013/16). أود أن أشكر معالي السيد بان كي – مون الأمين العام، وسعادة السيد أكمل الدين إحسان أوغلي، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي على بيانيهما.

كما ورد سابقاً في المجلس، فإن مناقشات من هذا الطابع توفر فرصاً للتأمل في سُبُل تعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. ووفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فقد أقرت الأمم المتحدة بضرورة العمل مع المنظمات الإقليمية لأسباب من قبيل القُرب الجغرافي، والملائمة وتقاسم الأعباء. والآن فإن الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تُفضي إلى نتائج إيجابية في صون السلم والأمن، بالنظر إلى مزايا المعرفة المحلية، والقُرب الجغرافي، والقدرة على التعبئة والاستجابة بسرعة. نعتقد أنه ينبغي فهم منظمة التعاون الإسلامي في هذا السياق.

وفي الاجتماع الوزاري الثامن والثلاثين لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقد في أستانا في تموز/يوليه ٢٠١١ – والذي أتذكره، فإن المنظمة القادرة على البقاء بفضل وجود ٥٧ دولة عضواً، تمثل ١,٦ بليون مسلم في جميع أرجاء العالم – تفكر في الانخراط على نحو أكثر جدية مع عدد متزايد من ذوي المصالح الدوليين، بما في ذلك في دورها المتزايد في منع نشوب الصراعات وتعزيز الحوار والتسامح.

ومن الجدير بالذكر، أن منظمة التعاون الإسلامي لديها سجل حافل في الوساطة وحفظ السلام في مناطق التراع. ونُقر بجهودها في الشراكة مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لاستعادة السلم والأمن في الصومال، وفي أفغانستان، وفي السودان وفي الشرق الأوسط. ونشيد أيضاً بدولها الأعضاء التي تُسهم بالفعل بقوات في بعثات حفظ السلام في أفريقيا وفي جميع أرجاء العالم، ومما يجدر ذكره أن نصف أكبر عشرة بلدان مساهمة بقوات وبقوات شرطة في الأمم المتحدة هي أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وعلى الرغم من تلك التطورات الهامة كما هو الحال في معظم المنظمات الإقليمية الأخرى، فإن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي لم يبلغ بعد إمكانياته الكاملة. لذلك ينبغي تنسيق ذلك التعاون بصورة جوهرية،

وينبغي تنسيقه بصورة رئيسية في مجالات الوساطة وحل المنازعات الدولية. نعتقد أن منظمة التعاون الإسلامي بوسعها أن تفعل أكثر من ذلك. وفي الحقيقة أن بناء الشراكات مع المنظمات الدولية من قبيل الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية أو رابطة دول جنوب شرق آسيا، وإصلاح عمليتها من خلال بناء القدرات وغيرها من الوسائل الكفيلة بتحسين قدرتها على المساهمة في حل صراعات تبدو عويصة وتُلم بالشرق الأوسط، بما في ذلك النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ومكافحة الإرهاب وتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان في جميع أرجاء العالم.

نعتقد أن منظمة التعاون الإسلامي لديها الخبرة الخاصة بحيث يمكنها تناول العناصر الثقافية التي ما برحت على الدوام من العوامل التي تؤدي إلى النزاع في دولها الأعضاء. إذ أن تلك المهارات الثقافية واللغوية قيمة في عمل الوساطة القائمة على المعرفة والحساسية الثقافية. وبفضل ما تتمتع به منظمة التعاون الإسلامي من أهلية ثقافية يمكنها من الوصول إلى بعض مناطق الصراع، إذ لا تتمكن المنظمات الأخرى من الوصول إليها، بما في ذلك الأمم المتحدة.

على سبيل المثال، في الصومال، بسبب صعوبة فهم الثقافة الصومالية المحلية، سمحت منظمة الشباب لمنظمة التعاون الإسلامي بالتدخل في إيصال المساعدة الإنسانية في المناطق التي تحت سيطرتها. وهذه الميزة المقارنة يمكن استخدامها في حالات معقدة أخرى، بما في ذلك في سوريا. لذلك من المهم أن تحافظ الأمم المتحدة على هذه الشراكة مع منظمة التعاون الإسلامي ليس فقط لتعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بل أيضاً لإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة في مناطق صعبة لا تحظى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى بإمكانية الوصول الكامل إليها.

من الدول الأعضاء الـ ٥٧ في منظمة التعاون الإسلامي يوجد ٢٧ دولة عضوا الاتحاد الأفريقي، و ٢٢ دولة عضوا أخرى في جامعة الدول العربية و ٧ منها أعضاء في الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. لذلك نناشد منظمة التعاون الإسلامي أن تشترك مع المنظمات الإقليمية الأخرى لتحسين التنسيق وتحاشي الازدواجية في الجهود. ولا يمكن لمنظمة التعاون الإسلامي أن تتوفر لديها إمكانية أكبر في تحقيق النجاح في صون السلم والأمن في مناطقنا إلا من خلال التآزر بين جميع تلك المنظمات.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس على أخذ زمام المبادرة بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة الإعلامية الأولى عن الشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي خلال فترة رئاسة أذربيجان لمجلس الأمن. كذلك أشكر الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد أكمل الدين إحسان أوغلي على بيانيهما اللذين أوضحا جيداً الصلات التي تتبلور حاليا بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. وأرحب أيضاً بوجود الأمين العام المنتخب لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد مدني.

تقر لكسمبرغ بمساهمة منظمة التعاون الإسلامي ودولها الأعضاء في أعمال وأهداف الأمم المتحدة. إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تؤدي دوراً هاماً في منع نشوب الصراعات وتدبرها وحلها، بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. لذلك فإن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ليس أمراً مستصوباً فحسب بل إنه أمرٌ ضروري.

وأظهر الاجتماع الذي عقد في جنيف في أيار/مايو ٢٠١٢ بين أمانتي الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي الإمكانية الكبيرة القائمة للتعاون في العديد من مجالات الاهتمام المشترك،

بما في ذلك منع نشوب النزاعات وأعمال الوساطة وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية والحوار الفكري ومكافحة الإرهاب. ولا يمكن إنكار أن أنشطة منظمة التعاون الإسلامي وأعضائها لدعم أهداف الأمم المتحدة هامة للغاية في العديد من مناطق الأزمات في جميع أرجاء العالم، سواء كانت في أفغانستان أو منطقة الساحل أو الصومال أو سوريا أو في اليمن.

وفي مجال الدبلوماسية الوقائية، نناشد منظمة التعاون الإسلامي مواصلة تعاونها العملي مع الأمم المتحدة وزيادته، لا سيما في دعم أفرقة الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية.

وفي مجال منع نشوب النزاعات، من الأهمية بمكان لمنظمة التعاون الإسلامي ودولها الأعضاء أن تبقى ملتزمة التزاما كاملا بتشجيع التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، فيما استؤنفت صيف هذا العام المفاوضات المباشرة بين الطرفين الرامية إلى التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين في ظل القيادة الحاسمة للولايات المتحدة.

وفي مجال بناء السلام بعد انتهاء النزاع، جدير بالتقدير أيضا إسهام منظمة التعاون الإسلامي ودولها الأعضاء، وبخاصة إذ أن السلطات الدينية في أغلب الأحيان تضطلع بدور رائد في تحقيق المصالحة الوطنية. وقد شهدت تلك التجربة بصورة مباشرة بصفتي رئيس تشكيلة غينيا للجنة بناء السلام. فبعد زياراتي الميدانية وتبادل الآراء مع القادة الدينيين في البلد، بت على اقتناع بان التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي لا يمكنه سوى أن يفيد بناء السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في غينيا. وعلاوة على ذلك، ننوه باهتمام بنية جمهورية غينيا استضافة الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية في منظمة التعاون الإسلامي، الذي يعقد في الفترة ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في كوناكري.

وأخيرا، وفي مجال المساعدة الإنسانية، نشيد بالتعاون الذي ما برح يتطور في الأعوام الأخيرة بين منظمة التعاون الإسلامي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وتبدي منظمة التعاون الإسلامي ودولها الأعضاء تضامنها بتقديم المساعدة للشعبين الفلسطيني والصومالي. كما أنها تهب لتقديم المعونة للسكان المتأثرين بالحرب في سوريا، واستطرادا، في البلدان المجاورة لبنان والأردن وتركيا والعراق. وفي يوم الجمعة الماضي، طلبت وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة فاليري أموس، من مجلس الأمن ممارسة أكبر ضغط ممكن على أطراف النزاع في سوريا للتسهيل الفوري لإمكانية الوصول الإنساني بحرية وبدون عائق إلى السكان المتأثرين، لا سيما المدنيين العالقين لأشهر في البلدات المحاصرة في سوريا (انظر S/PV.7049). وفيما يقترب فصل الشتاء، على جميع الأطراف، لا سيما السلطات السورية، تنفيذ أحكام البيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن في ٢ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2013/15). وفي ذلك السياق، نعول على الدعم الفعال لمنظمة التعاون الإسلامي ودولها الأعضاء. وبالتوازي، علينا العمل معا للتوصل إلى حل سياسي في سوريا من خلال انتقال سياسي يقوم على أساس التنفيذ الكامل لبيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S.2012/522، المرفق).

وفي الختام، أود أن اشكر وفد بلدكم، سيدي الرئيس، على إعداده البيان الرئاسي الذي اعتمد اليوم (S/PRST/2013/16). ونتطلع إلى تلقي توصيات الأمين العام في تقريره المقبل فيما يتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي لمصلحة صون السلام والأمن الدوليين.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة، وعلى وجودكم هنا اليوم وعلى قيادة أذربيجان القوية للمجلس هذا الشهر.

وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. كما أشكر السيد إحسان أوغلو وأرحب به في المجلس، ليس للمرة الأولى، ولكن بصفته الأمين العام الأول لمنظمة التعاون الإسلامي لتقديم إحاطة إعلامية لنا في إطار هذا البند الهام من جدول الأعمال. وتقدم منظمة التعاون الإسلامي إسهاما قيما لتعزيز السلام والأمن الدوليين، على نحو ما يكلفها به ميثاقها بالذات. والبيان الرئاسي الصادر اليوم (S/PRST/2013/16) يشجع عن حق فوائد التعاون العميق بين المجلس ومنظمة التعاون الإسلامي.

وتشيد أستراليا بالدور الخاص الذي اضطلعت به منظمة التعاون الإسلامي في اعتمادها مع المنظمة العام الماضي اتفاقا للتعاون لتدعيم انخراطنا الوثيق، بما في ذلك بشأن المسائل السياسية والإنسانية. وكما نعلم، تمثل الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية أداة بالغة الأهمية في جهودنا الجماعية لصون السلام والأمن، وكما يلاحظ السيد إحسان أوغلو، فان العديد من المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس متصلة بالعالم الإسلامي.

وتتمتع منظمة التعاون الإسلامي بأوجه قوة فريدة وبميزات نسبة واضحة في المناطق المختلفة، نشأت من معرفتها العميقة بالسياق والتفهم الثقافي والسلطة المعنوية. وبوسع الأمم المتحدة وعليها أن تستفيد من هذه الميزات للمساعدة في تشكيل الاستجابات للتهديدات الماثلة للسلام والأمن. ونرى أوجه القوة تلك بوضوح من خلال الإسهام الكبير للغاية الذي تقدمه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما تتجلى في جهود الوساطة القيمة للغاية التي تضطلع بها منظمة التعاون الإسلامي في أفغانستان والعراق والصومال والفلبين وتايلند. وتتيح وحدة السلام والأمن والوساطة المنشأة حديثا التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي فرصا جديدة للتعاون بشأن التسوية السلمية للتراعات، ومنع العودة إلى التراع وبشأن مبادرات تسوية التراعات، التي ينبغي أن نتمسك بها بشكل كامل.

ونشيد ونرحب بالدور المتزايد الذي تضطلع به منظمة التعاون الإسلامي في الاستجابة للأزمات الإنسانية، من الجفاف في أفريقيا إلى الفيضانات في جنوب آسيا. كما تتجلى الأعمال الإنسانية التي تضطلع بها المنظمة في برامجها لإعادة التأهيل في الأراضي الفلسطينية وجهودها لإعادة الإعمار في دار فور. وفي الصومال واليمن، أجرت المنظمة مفاوضات بشأن تحسين إمكانية وصول الأطراف الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. كما نرحب بالزيارة المقبلة التي ستقوم بها المنظمة إلى ميانمار لفحص سبل المساعدة على تلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الطائفة المسلمة هناك.

واتسم بالأهمية التقييم المشترك للاحتياجات الذي أجرته منظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في سوريا، وتوج بخطة شاملة للاستجابة الإنسانية، وشعرت أستراليا بالسرور لدعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتقديم التدريب الفني لإدارة الشؤون الإنسانية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ولشركائها من المنظمات غير الحكومية بغية المشاركة في الجهود الإنسانية الدولية المنسقة. وأنوه بتعليق السيد إحسان أوغلو صباح هذا اليوم على الحملة المنسقة للمنظمة لمكافحة شلل الأطفال ويتعين علي أن أشير إلى أن شلل الأطفال يتزايد في سوريا في الوقت الحالي للمرة الأولى في ١٤ عاما.

ويشاطر بلدي شعور المنظمة بالقلق العميق حيال التراع في سوريا، الذي سبب أزمة إنسانية هائلة وهو يزعزع استقرار البلدان المجاورة في منطقة الشرق الأوسط. ونوافق على أن بوسع المجلس وعليه أن يقوم بالمزيد من العمل لحماية المدنيين المحاصرين في القتال ولضمان إيصال الوصول الإنساني وتقديم المساعدة.

وتؤيد أستراليا تأييدا كاملا دعوة منظمة التعاون الإسلامي إلى وقف فوري لأعمال العنف وبدء مرحلة انتقال سياسي من خلال عملية ”جنيف ٢“. كما نتفق مع المنظمة على أن مفاوضات السلام الحالية بين الفلسطينيين وإسرائيل فرصة للتوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين ويجب ألا نضيع هذه الفرصة.

وترحب أستراليا بالجهود التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي إلى جانب الأمم المتحدة لإقامة حوار عالمي لتعزيز التسامح والسلام، وشعرنا بالسرور لتقديمنا قرار الجمعية العامة ١٧٨/٦٧، الذي دعمته المنظمة، بشأن مكافحة التعصب بسبب الدين أو المعتقد. ونؤيد بقوة تعزيز التعاون بغية تحسين التفاهم فيما بين البلدان والثقافات، على نحو ما تجلي في دور أستراليا في رئاستها المشتركة خلال العام الماضي للحوار الإقليمي بين الأديان في جنوب شرق آسيا مع شريكنا الوثيق وعضو منظمة التعاون الإسلامي، إندونيسيا.

ونتطلع إلى فحص التوصيات العملية لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي التي سترد في تقرير الأمين العام المقبل. وينبغي أن ينصب تركيزنا على المجالات حيث تشارك الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي أهدافا مشتركة وأوجه تكامل وهي: الوساطة ومنع نشوب النزاع وتسوية النزاع وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع.

وفي الختام، أود أن أهنئ الأمين العام المقبل، السيد مدني، وان أشيد على وجه الخصوص بالسيد إحسان أوغلو على رؤيته في قيادة منظمة التعاون الإسلامي خلال الأعوام التسعة الماضية وعلى تعزيزه الشراكة مع الأمم المتحدة. وهو يخلف لنا وراءه إرثا هاما لنستفيد منه.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يسرنا أن نراكم، سيدي، وانتم تتولون رئاسة هذه الجلسة. وتقدر باكستان مبادرة أذربيجان لعقد هذه المناقشة بشأن سبل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. ونشكر الأمين العام بان كي – مون والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلو على مشاركتها وعلى الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما اليوم.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ومجلس الأمن على التواصل مع منظمة التعاون الإسلامي بهدف إقامة شراكات قوية.

ونشيد بالسيد إحسان أوغلو الذي تحسن، في عهده، أداء المنظمة وانخراطها. فقد جعل من منظمة التعاون الإسلامي منظمة دولية رئيسية، تركز على قضايا السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والتعليم والتبادل العلمي والتكنولوجي.

والمنظمة، التي يبلغ عدد أعضائها ٥٧ دولة في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية يصل تعداد سكانها مجتمعة إلى ١,٦ بليون نسمة، هي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة. والأهم من ذلك أن ميثاق المنظمة لعام ٢٠٠٨ يكرس مقاصد السلام والأمن الدوليين والتفاهم والحوار بين الحضارات والثقافات والأديان. ونظرا للرقعة الجغرافية الشاسعة لمنظمة التعاون الإسلامي، التي تمتد عبر العديد من المناطق والمناطق دون الإقليمية، من الطبيعي تماما أن تتعاون المنظمة والأمم المتحدة بشكل وثيق لتحقيق المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. والمنظمتان تتعاونان بصورة مثمرة في النهوض بجدول أعمالهما المشترك فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية واللاجئين ومكافحة الإرهاب وتعزيز التسامح والسلام والحوار بين الثقافات.

ومنظمة التعاون الإسلامي ذاتها شريك طبيعي ومحاور للأمم المتحدة ومجلس الأمن. وهي تعمل بشكل وثيق مع جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون

الاقتصادي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وجميعها منظمات شريكة للأمم المتحدة. وتتواصل المنظمة بنجاح مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن طائفة من القضايا، بما في ذلك حل الصراعات وحقوق الإنسان والوساطة.

ويتعلق العديد من القضايا المدرجة على جدول أعمال المجلس بدول أعضاء في المنظمة. ولا يزال الملايين في بلدان المنظمة يعيشون في حالات صراع وما بعد الصراع أو في ظل احتلال أجنبي وهيمنة أجنبية. وتشكل هذه الصراعات والمظالم تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وتعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان والمناطق المتضررة.

وتمد منظمة التعاون الإسلامي يد العون من خلال الإسهام في مختلف جهود الوساطة والعمل الإنساني وبناء السلام وجهود التعمير في السودان والصومال وسيراليون والبوسنة والهرسك. وهي تعمل مع الأمم المتحدة من أجل تعزيز السلام والاستقرار المستدامين في أفغانستان والعراق وميانمار وليبيا والصومال ومالي.

ونشكر المنظمة على اعتماد قرارات عاما تلو الآخر بشأن إعمال حق تقرير المصير لشعب جامو وكشمير. فقد أنشأت فريق اتصال بشأن جامو وكشمير وعينت ممثلا خاصا ودعت إلى وقف إطلاق النار على طول خط المراقبة.

وتشكل بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك باكستان، الجزء الأكبر من مساعي الأمم المتحدة لحفظ السلام والعمود الفقري لها. وفي المستقبل، يتعين على مجلس الأمن والمنظمة العمل بهمة وعلى نحو متماسك بشأن ست قضايا.

أولا، لقد زاد تهديد الإرهاب زيادة مضاعفة. وأصبح الآن أشد فتكا وباتت معالمه أقل تحديدا. ونتفق مع الأمين العام على أنه ينبغي عدم الربط بين أي ثقافة أو دين والإرهاب أو التطرف. فالإرهاب تحفزه وتقوده الآن الوحشية البدائية والتطرف. وهو يمثل تهديدا وجوديا لروح عصرنا. ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة يمكنهما العمل للقضاء على هذا الخطر من خلال الجمع بين الردع والحوار والتنمية. ولا يقل أهمية عن ذلك معالجة الأسباب الجذرية وتخفيف الحرمان والإقصاء.

ثانيا، بالتعاون مع الأمم المتحدة وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، ينبغي لمنظمة التعاون الإسلامي استكشاف الأدوات السياسية والوسائل القانونية والاستعارات الثقافية لمعالجة التفاعل بين التداخل بين الكراهية والعنف وحرية الفكر والتعبير. فنحن جميعا بحاجة إلى عالم متناغم، من أجلنا ومن أجل الأجيال القادمة.

ثالثا، ويندرج تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط في صميم جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة. وهناك شعور عميق بخيبة الأمل بين بلدان المنظمة وغيرها إزاء عدم قدرة مجلس الأمن على تنفيذ قراراته التي أُعدت لتوفير إطار للتوصل إلى حل دائم في الشرق الأوسط. والآن، وفي ظل استئناف الاتصالات بين فلسطين وإسرائيل للتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين، ينبغي للمنظمة استخدام نفوذها ومكانتها لمساعدة المجموعة الرباعية والولايات المتحدة على حل هذه القضية التي طال أمدها. وإذا أمكن حل قضية فلسطين، فإننا سنعيش جميعا في عالم مختلف أفضل.

رابعا، في إطار منظمة التعاون الإسلامي، هناك بلدان مؤثرة يمكن أن تستخدم نفوذها المُثبت لحفز وإقناع الحكومة السورية والمعارضة بالجلوس إلى طاولة المفاوضات في جنيف لإيجاد صيغة دبلوماسية للمصالحة الوطنية والانتقال، تحظى بقبول الشعب السوري. والواقع أن هناك صيغة موجودة بالفعل، ألا وهي، بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه

٢٠١٢ والذي يتضمن جميع العناصر الأساسية للتوصل إلى حل.

خامسا، ينبغي للأمين العام ومجلس الأمن إشراك منظمة التعاون الإسلامي على نحو أوثق في منطقة الساحل والقرن الأفريقي بشأن قضايا الحرب غير المتناظرة والإرهاب. فما تملكه المنظمة من قدرات في مجال الوساطة يمكن أن يساعد على دفع هاتين المنطقتين باتجاه حل الصراعات وتحقيق الاستقرار السياسي.

سادسا، ينبغي توثيق التفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وقضايا حقوق الإنسان. وفي السنوات المقبلة، وبينما تعكف الأمم المتحدة على إعداد خطتها للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي لها أن تعمل مع المنظمة، ومن خلالها، مع أعضائها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بمجرد وضعها.

ونحن واثقون بأن الأمين العام القادم لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد إياد مدني، الذي نرحب به هنا اليوم، سيستفيد من العمل الممتاز الذي قام به الأمين العام إحسان أوغلو على مر الأعوام.

وأخيرا، أود أن أقول للجمهور الواسع إن منظمة التعاون الإسلامي كمنظمة قد بلغت مرحلة النضج. وينبغي عدم الاستهانة بأهميتها.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، نشكركم على عقد جلسة الإحاطة الوزارية اليوم لمناقشة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وكذلك على الورقة المفاهيمية التي عممها وفد بلدكم (S/2013/588). كما نعرب عن تقديرنا لوجودكم بيننا هنا اليوم، سيدي.

وأود أن أشكر الأمين العام على بيانه، الذي قدم لنا فيه رؤية واسعة للتعاون القائم بين المنظمتين. وبالمثل، فإننا نعرب عن تقديرنا للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لما قدمه من معلومات حول الصلة بين عمل هذه المنظمة وعمل مجلس الأمن في المجال العام لمنع نشوب الصراعات، بما في ذلك الوساطة. ونهنئه على إدارته البناءة في رئاسة المنظمة.

إننا نأتي من بلد ومنطقة دون إقليمية يقدِّران تقديرا عاليا التعاون داخل المنطقة. لذا، دعم وفد بلدي دائما شراكات مجلس الأمن المذكورة في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويقوم جوهر هذه الشراكات على المزايا النسبية التي يضيفها كل طرف إلى الترتيبات. ويمثّل مجلس الأمن أرفع مستوى من الدبلوماسية متعددة الأطراف، التي تعمل لضمان السلام والأمن الدوليين. والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من جهتها، أكثر معرفة على نحو وثيق بالبلدان التي تتشكل منها، ممّا يجعلها شريكة استراتيجية في منع نشوب النزاعات.

وخصوصية منظمة التعاون الإسلامي هي أنها ليست منظمة إقليمية، لأن صفوفها تضم بلدانا من أجزاء مختلفة من العالم، يكمن رابطها المشترك في رؤية وقيَم مشترَكة بين شركائها. وقد راكمت فعليا خبرات قيِّمة في التعاون منذ عام ١٩٦٩ مع الأمم المتحدة، عبْر التجلّيات المختلفة لمنظمتنا بصفتها مؤسسة، من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن بشكل رئيسي، فضلا عن تعاونها في مجال المساعدة الإنسانية.

وإننا نحيِّي أداءها في السنوات الأخيرة وعلى مستويات مختلفة في مجالات منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، وبناء السلام ومكافحة الإرهاب. ومشاركتها النشيطة في حالات مثل الصومال، وأفغانستان، وميانمار ودارفور دليل على أعمالها القيمة في تحقيق السلام بصفته أحد المُثُل النبيلة، حيث تَتشاطُر مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونحن واثقون بأنّه يمكن

لهذه الجهود أن تسهم أيضا في إيجاد حل للنزاعات في الشرق الأوسط، وهو السبب الأساسي لوجود هذه المنظمة.

ونعتقد أن هناك مجالا دائما لتحسين العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بحيث لا تُفقد الروح التي تمّ بها إدراج هذه الآلية في ميثاق الأمم المتحدة على الرغم من اختلافات الرأي. وفي هذا السياق، نرى أنه من المهم أن نتذكّر أنه، حين يتعلق الأمر بمنع نشوب النزاعات، ينبغي لنا إيلاء الأولوية للشراكات مع هذه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي يمكنها الاعتماد على ولاية لصون السلام والأمن الدوليين، والتي يمكن تصنيفها بأنها صاحبة مصلحة أساسية في حلّ النزاعات. ولا ريب في أنّ منظمة التعاون الإسلامي تُدرَج في هذه الفئة.

أخيرا، فإننا، من منظورنا الوطني، بصفتنا دولة متعددة الثقافات، نقدِّر الدور الهامّ والمناسب الذي اضطلعت به منظمة التعاون الإسلامي في المساهمة في تعزيز الاحترام والحوار بين الثقافات، في إطار تحالف الأمم المتحدة للحضارات، بغية مكافحة التعصُّب الديني. ومساهمتها القيمة تتمشى مع احترام حقوق الإنسان، التي تشكل أولوية عليا في سياستنا الخارجية بالذات.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على وجودكم هنا اليوم وعلى جمعنا معا بشأن هذا الموضوع في وقته المناسب. كما أود أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته الرشيدة.

إنه لمن دواعي السرور الخاص أن ينضم إلينا الأمين العام إحسان أوغلو. وإنني أحيِّي قيادته الرائدة، بما فيها برنامج عمل السنوات العشر الذي أضفى طابع الحداثة على أنشطة منظمة التعاون الإسلامي، حيث حوَّلها من مسائل سياسية واقتصادية بشكل رئيسي إلى أخرى تُعنى بحقوق الإنسان والعلوم والإبداع. ويسرني أيضا أن أحيِّي الأمين العام المنتخَب المدني وأهنئه على انتخابه.

من المناسب تماما للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، وهما أكبر منظمتين حكوميتين دوليتين في العالم، أن تتشاورا غالبا وتعملا معا كلما أمكن ذلك. والولايات المتحدة تقدِّر المساهمات العديدة التي تقدِّمها منظمة التعاون الإسلامي بشأن مسائل ذات أهمية عالمية، كما تقدِّر فرصة مناقشة آفاق تعاون أعمق. وإنني أنوِّه في البداية بأنّ أعضاء هذه المنظمة في طليعة البلدان المساهمة بقوات لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وبأنهم يضطلعون بدور حاسم في تعزيز السلام والأمن الدوليين في العديد من مناطق النزاع.

وتقدِّم منظمة التعاون الإسلامي أيضا مساعدة إنسانية لأفغانستان والصومال ومنطقة الساحل، فضلا عن مناطق أخرى في حاجة ماسة. وهي إذ تفعل ذلك تقوِّي أعمال العديد من وكالات الأمم المتحدة، وتسهم في معالجة الشواغل التي تشكّل أولويات على جدول أعمال المجلس. وتقديرا من وكالة التنمية الدولية، التابعة للولايات المتحدة، للدور المركزي الذي تضطلع به منظمة التعاون الإسلامي، بصفتها منتدى تمثيليا لأكثر من ١،٥ مليار شخص، فقد وقَّعت في السنة الماضية اتفاقا معها يهدف إلى زيادة التعاون بشأن مسائل إنسانية مثل المجاعة في القرن الأفريقي. فالتنسيق أساسي، وكذلك شبكة الدعم الواسعة، في الاستجابة لحالات الطوارئ. ونأمل أن نواصل الاستفادة في السنوات المقبلة من شراكة منظمة التعاون الإسلامي – وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

كما نقدِّر قيام منظمة التعاون الإسلامي بتشكيل لجنة مستقلة لحقوق الإنسان، واهتمامها بزواج الأطفال والمسائل المتعلقة بالجنسانية، وغيرها من شواغل حقوق الإنسان الملحة الأخرى ضمن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وفي أعمال مجلس الأمن، أشرنا إلى تقديرنا الخاص لمسعى منظمة التعاون الإسلامي إلى ترسيخ إحساس أعمق بالثقة والتعاون بين أفغانستان وجيرانها، والشركاء الإقليميين والمنظمات الدولية. كما شجَّعنا السلطات في مالي على العمل بالتعاون الوثيق مع منظمة التعاون الإسلامي، فضلا عن دول اللجنة الاقتصادية لغرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بغية تعزيز قدرة ذلك البلد على الوساطة الفعالة. وعلى صعيد الصومال، أشدنا بمنظمة التعاون الإسلامي على اهتمامها الشديد بالمصالحة والتعافي ودعمها الثابت لهما.

وتدرك الولايات المتحدة أنّ منظمة التعاون الإسلامي قد أصبحت صوتا قويا ومحترما في الجهد الجماعي للمجتمع الدولي لمكافحة التطرُّف العنيف، الذي تسبَّب بالمعاناة والصراعات في كل قارة. وإننا نشيد إشادة خاصة بالأمين العام إحسان أوغلو، على تكلُّمه بحزم ضد الاعتداءات على الأقليات الدينية وإدانته أعمال الإرهاب. وأشير إلى أنّ منظمة التعاون الإسلامي استضافت مؤخرا، بالتشارك مع لجنة المجلس المُنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والمعنية بمكافحة الإرهاب، اجتماعا بشأن تنفيذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، الهادف إلى كبح الأعمال التي توقد الكراهية وتحرِّض على الإرهاب.

ولم تكن هناك مسألة أكثر إثارة لقلق المجلس في السنوات القليلة الماضية من الأزمة المستمرة في سوريا. وحكومة بلدي ترحب بالبيان المشترك بين جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، الذي يعرب عن دعم مؤتمر ”جنيف الثاني“ وحلٍّ سلمي للأزمة بالاستناد إلى بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523، المُرفق). فهو منسجم مع موقف المجلس بالذات، كما يجسِّده القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وإننا نقدِّر أيضا إدانة الأمين العام القوية وحسَنة التوقيت للاعتداء بالأسلحة الكيميائية في سوريا في ٢١ آب/أغسطس. وهناك المزيد من البيانات مؤخرا أيدت الخطة الدولية لتفكيك برنامج الأسلحة الكيميائة لدى سوريا، ودعت إلى مساءلة المسؤولين عن استخدام تلك الأسلحة. وأود أن أسلِّط الضوء أيضا على الحملة المتواصلة التي تقوم بها منظمة التعاون الإسلامي، لزيادة المساهمات الدولية الهادفة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة الناجمة عن الحرب الأهلية السورية. فهذه الاحتياجات تتزايد بوتيرة متسارعة، وحكومة بلدي تشجِّع الجميع على زيادة الدعم لمناشدات الأمم المتحدة الإنسانية.

وبالانتقال إلى جهود السلام في الشرق الأوسط، أشير إلى أنّ منظمة التعاون الإسلامي أكدت في القاهرة في شباط/فبراير دعمها لتسوية سلمية وشاملة للنزاع العربي – الإسرائيلي.

ومن المهم أن منظمة التعاون الإسلامي، بأعضائها الـ ٥٧، قد صدقت على مبادرة السلام العربية كأساس للمفاوضات في الشرق الأوسط. ودعم العالم الإسلامي للسلام الشامل والتفاوضي يمكن أن يكون إسهاماً حيوياً في ختام ناجح للمحادثات بين الطرفين. ونحن نفسر ذلك الدعم على أنه إقرار بأن الجميع في المنطقة وخارجها لهم مصلحة في رؤية المفاوضات تمضي قدماً بطريقة بناءة ومثمرة.

ختاماً، أشير إلى أن العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي علاقة فريدة، ليس بسبب حجم عضوية هذه المنظمة وتأثيرها فحسب، بل ولكونها منظمة تختص بأحد أكبر الأديان في العالم أيضاً. والولايات المتحدة ترحب بمرئيات منظمة التعاون الإسلامي كصوت متميز ورائد في العالم الإسلامي، وتتطلع لمواصلة العمل معاً إلى جانب مجلس الأمن، حسب الاقتضاء، للتصدي لتحديات السلام والأمن الدوليين.

السيد سول كيونغ – هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام بان كي – مون، والأمين العام أكمل الدين إحسان أوغلو، على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات. وأعرب عن الامتنان لأذربيجان على

مبادرتها إلى تنظيم جلسة اليوم. إن الطابع المتزايد التعقد والمتعدد الأوجه للنزاعات الأخيرة يبرز الحاجة إلى تعاون وتفاعل أكثر حيوية وأفضل تنسيقاً بين مجلس الأمن ومنظمة التعاون الإسلامي.

فالعديد من البلدان، من المغرب إلى الشام، تواجه الآن تحديات جسيمة لبناء الدولة بعد ما عرف بالربيع العربي. و لم تظهر العقود الاجتماعية في العديد من البلدان بعد، إلا أن ما يقلقنا رؤية الأصولية والتطرف وهما يحاولان ملء الفراغ الذي أحدثه الاضطراب والانتقال السياسي. ولذلك، فإن إعادة التأكيد على السلام والاستقرار الإسلامي الحق أضحت مهمة هامة ورئيسية في سعينا لتحقيق السلام والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان والتنمية. وإنجاز تلك المهمة من شأنه أن يخدم المصالح العالمية بدون شك. ونعتبر كذلك أن هذا يمكن أن يتحقق بأكثر السبل فعالية من خلال منظمة التعاون الإسلامي بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي. ومن نفس المنطلق، نرى أن الوقت مناسب جداً لتقييم التقدم المحرز من خلال التعاون بين المنظمتين وتبادل الآراء بشأن الطريق أمامنا.

منذ أن اعتمدت منظمة التعاون الإسلامي ميثاقها الجديد في عام ٢٠٠٨، وهي تعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة من أجل إعادة السلام والأمن في مناطق مختلفة – منها أفغانستان والصومال ودارفور وغيرها. ونثني على مكتب الشؤون الإسلامية في الصومال التابع للمنظمة، على مساعدته التي يقدمها إلى المحتاجين للمساعدة الإنسانية. وفريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان خلال اجتماعه في جدة عام ٢٠١١، قد سلط الضوء على الدور الأساسي الذي تضطلع به منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء في عملية انتقال أفغانستان إلى بلد مستقر وديمقراطي مزدهر. وبالنسبة للسودان، فإننا نشيد بالدعم المقدم من المؤسسات المالية التابعة للمنظمة لمساعدة البلد في التغلب على مشاكله الاقتصادية.

ومكافحة الإرهاب مجال هام آخر تسهم فيه منظمة التعاون الإسلامي في عمل الأمم المتحدة. وإذ نشيد بالجهود المشتركة المبذولة في هذا الإطار، فإننا نأمل أن يتعزز التعاون الوثيق بين منظمتي التعاون الإسلامي والأمم المتحدة في مجالات مختلفة. وفي هذا الصدد، فإن الاجتماع المشترك الذي يعقد مرة كل سنتين بين الأمانة العامة ومنظمة التعاون الإسلامي يوفر فرصة سانحة لمواءمة التنسيق والتعاون على المستوى المؤسسي. وفي هذا الصدد، نشير إلى أهمية مصفوفة الأنشطة ضمن إطار التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي المعتمدة في أيار/مايو ٢٠١٢. ونتطلع إلى التقرير الذي سيعرض خلال الاجتماع العام المقبل في سنة ٢٠١٤ بشأن أنشطة أكثر عملية. وفي معرض تهيئة السبيل لتعاون أوثق بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، من المؤكد أن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ينبغي أن يكون دليلنا. وفي نفس الوقت، أود أن أتوقف عند التوصيات التي قدمها الأمين العام بان كي – مون في تقاريره السابقة تحت بند جدول الأعمال ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها.“

أولاً، ينبغي مواصلة تعزيز دور كل من الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بنطاق التعاون بين المنظمتين.

ثانياً، ينبغي مواصلة تشجيع التعاون بين المنظمتين على أساس المبادئ التوجيهية التي تحددت في الاجتماعات الرفيعة المستوى السابقة لمجلس الأمن. وهذه تشمل المسؤولية الأولى للمجلس عن صون السلام والأمن الدوليين والحاجة إلى الاتساق والموضوعية من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة.

ثالثاً، قد يكون من المفيد للغاية أن توضح منظمة التعاون الإسلامي مزاياها المقارنة، ليس مقابل الأمم المتحدة

فحسب، بل وإزاء المنظمات الإقليمية ودون االإقليمية ذات الصلة الأخرى. وعلى سبيل المثال، فإننا نعتبر أنه يمكن لمنظمة التعاون الإسلامي أن تضطلع بدور متميز في تعزيز الحوار بين الحضارات. وكما يؤكد برنامج العمل العشري للمنظمة، فإن الحوار بين الحضارات الذي يقوم على أساس الاحترام المتبادل والتفاهم والمساواة بين الشعوب من مقتضيات السلام والأمن الدوليين. ونحن على ثقة أن منظمة التعاون الإسلامي يمكنها أن تقدم إسهامات قيمة في مجال صون السلام والأمن الدوليين بالبناء على مجالات قوتها.

أخيراً، أنضم إلى من وجهوا الشكر لأذربيجان على إعدادها للبيان الرئاسي (S/PRST/2013/16). الذي اعتمد للتو.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بكم، سيدي الرئيس، في مجلس الأمن صباح اليوم. وأود أن أشكر رئاسة أذربيجان على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية التي تنعقد في وقتها المناسب بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. كما أشكر الأمين العام بان كي – مون والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلو على إسهاماتهما. وأذكر أنه، في العام الماضي، أصبح السيد بان كي – مون أول أمين عام للأمم المتحدة يزور مقر منظمة التعاون الإسلامي. وحضوره في بداية مناقشة اليوم هو تعبير آخر عن التزامه القوي بضمان التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي.

والمملكة المتحدة، أيضاً، تلتزم التزاماً عميقاً بمواصلة تعزيز علاقتنا مع منظمة التعاون الإسلامي. وفي عام ٢٠١١، سعدنا بتعيين ممثلنا الخاص الأول لدى منظمة التعاون الإسلامي. ونرحب بالحوار المتزايد بين المملكة المتحدة والمنظمة خلال ولاية السيد إحسان أوغلو، بما في ذلك حوارنا البناء بشأن تعزيز حرية الدين أو العقيدة ومكافحة التعصب الديني في جميع انحاء العالم، ونحن ملتزمون بتعميق تلك العلاقة بموجب الاتفاق الإطاري الثنائي المبرم بين المملكة المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي في عام ٢٠١٢.

هذه الجلسات التي يتفاعل فيها مجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات تشكل جزءاً حيوياً من عملنا. فهي تمكن المجلس من الاستماع إلى الآراء الهامة للمنظمات غير المنتمية للأمم المتحدة وتحديد السبل التي يمكن لجهودنا من خلالها تعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ومن هذا المنطلق، أرحب بالإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم.

فمنظمة التعاون الإسلامي تضم ٥٧ دولة عضو تنتمي إلى أربع قارات مختلفة، ويمكنها أن تطرح أفكاراً وآراء فريدة. وميثاق المنظمة الذي يعبر عن عزم دولها الأعضاء على الإسهام في السلام والأمن الدوليين وتعزيز العلاقات الودية وحسن الجوار، يلتقي وأهداف ومقاصد مجلس الأمن بشكل واضح. ومنظمة التعاون الإسلامي يمكنها أن تضطلع بدور مهم في التعبير عن آراء دولها الأعضاء بشأن القضايا التي تهمنا جميعاً، مسلمين وغير مسلمين على السواء. واعتماد المنظمة لخطة العمل العشرية في عام ٢٠٠٥ قد وجه دفتها بوضوح. ونشيد أيضاً بالتزام المنظمة إزاء حفظ السلام وتسوية النزاعات.

ونشيد أيضا بالموقف الهام الذي اتخذته منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بالتحديات في مجالي السلم والأمن الدوليين التي تواجهها العديد من البلدان ذات الغالبية المسلمة. وقد بعث تعليق عضوية سوريا في منظمة التعاون الإسلامي في آب/أغسطس ٢٠١٢ برسالة واضحة باسم العالم الإسلامي مفادها أن الأعمال التي تقوم بها حكومة الرئيس بشار الأسد غير مقبولة ولا يمكن التسامح معها. ونرحب في سياق التحضير لمؤتمر ”جنيف ٢“ ومع بدء المحادثات بين المعارضة السورية والحكومة السورية، بتأييد منظمة التعاون الإسلامي للتسوية السياسية للأزمة عن طريق التفاوض. ولا يمكن التوصل إلى حل للصراع إلا عبر الحوار السياسي. ويجب على المجتمع

الدولي مواصلة السعي نحو تحقيق ذلك الهدف لصالح الملايين الذين يعانون من جراء الصراع.

ولا يزال حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يكتسي أهمية بالغة لتوفير الأمن في الشرق الأوسط في الأجل الطويل. ونرحب بالدور القيادي الذي تقوم به الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة، وبالتزام الطرفين بتكثيف المفاوضات بينهما في الأسابيع المقبلة. ولا تزال أمام الطرفين خيارات صعبة، ومن الضروري إبداء القيادة الجريئة من كلا الجانبين. وللمجتمع الدولي دور هام يضطلع به في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم الذي تحتاج إليه شعوب المنطقة وتستحقه.

وإذ توشك فترة ولاية السيد أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، على الانتهاء، فإننا نشيد بالعمل الذي اضطلع به. ونتطلع إلى العمل مع خلفه، السيد إياد مدني، عقب توليه منصبه في عام ٢٠١٤. ويسعدنا انضمامه إلى المجلس اليوم في الإحاطة الإعلامية. ونحن على ثقة من أن التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي ومجلس الأمن سيواصل النمو في المستقبل أثناء فترة توليه منصبه.

وأود أن أختتم بياني بالترحيب بالبيان الرئاسي (S/PRST/2013/16) الذي اعتمده المجلس اليوم. ويدعو ذلك البيان الأمين العام إلى أن يدرج في تقاريره المنتظمة عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى الأفكار بشأن كيفية تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. ونتطلع إلى تلقي المقترحات في ذلك الصدد.

السيد مبيو (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود، بدوري، أن أشكر الوفد الأذربيجاني، وأن أشكركم على وجه الخصوص، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. وقد يسّرت هذه المناقشة للمرة الأولى نظر المجلس في مسألة التعاون بين المؤسستين فيما يتعلق بأعمال المجلس. وأشكر الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأهنئ على وجه الخصوص، السيد أكمل الدين إحسان أوغلو، الذي ستنتهي ولايته في القريب العاجل، على الدور القيادي الذي اضطلع به في قيادة المنظمة في تعزيز مبادئ التضامن والتسامح والاعتدال الإسلامية. وبالمثل، أود أن أهنئ السيد إياد مدني، على انتخابه أمينا عاما لمنظمة التعاون الإسلامي. ونحن على ثقة بأن المنظمة ستواصل تحت قيادته، تقديم إسهامات قيّمة في بناء عالم أكثر سلاما ورخاء.

ويشهد عالم اليوم اضطرابات سياسية في أفريقيا والشرق الأوسط وهي تجري داخل العالم الإسلامي وفي محيطه، الأمر الذي يقتضي تكثيف الجهود فيما بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وترحب توغو بالدور النشط الذي تؤديه منظمة التعاون الإسلامي، بصفتها ممثلة للعالم الإسلامي في الأمم المتحدة، بما في ذلك الجهود الدولية التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل لتلك الصراعات والأزمات. ونذكر في ذلك الصدد على وجه الخصوص، مبادرات منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك تعيين مبعوث خاص للمنظمة معني بشؤون مالي ومنطقة الساحل، وجهود الوساطة التي تبذلها المنظمة في تيسير المفاوضات بين الحركات المسلحة في دارفور والسودان، ودعم المنظمة أيضا للجهود الرفيعة المستوى في مجال العلاقات بين الأطراف الأفغانية، فضلا عن دعمها للجهود الرامية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية. وفيما يتعلق بتلك الصراعات، فقد شاركت منظمة التعاون الإسلامي بوصفها شريكا استراتيجيا للأمم المتحدة، وفي السعي إلى حلول للأزمات وكفالة توفير الدعم للمسائل الإنسانية.

ويشجع بلدي على أن تواصل منظمة التعاون الإسلامي تعزيز الدور البناء الذي تضطلع به من خلال الاستثمار في

جهود منع نشوب الصراعات. وفي ذلك الصدد، فإن من الأهمية بمكان أن تواصل المنظمة ترسيخ الوحدة والتضامن في صفوفها من أجل إنهاء المنافسات بين بعض دولها الأعضاء، الأمر الذي يهدد التوصل إلى حلول تفاوضية للصراعات في تلك البلدان. وفي السياق نفسه، نرحب بإنشاء وحدة للسلام والأمن والوساطة في ٢٠ آذار/مارس تحت رعاية الأمين العام للمنظمة في جدة، فضلا عن التعاون الوثيق مع وحدة دعم الوساطة بالأمم المتحدة. ونرى أن إنشاء تلك الوحدة سيساعد على تعزيز دور المنظمة وقدرتها على استخدام الوساطة كأداة في منع نشوب الصراعات وحلها.

علاوة على ذلك، ولئن كانت توغو ترحب بإنشاء الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في عام ٢٠١١، فإنها تدعو المنظمة إلى حث الدول الأعضاء على التعجيل في تنفيذ برنامج عمل السنوات العشر، ولا سيما فيما يتعلق بالحكم الرشيد وتعزيز حقوق الإنسان في العالم الإسلامي، وخصوصا حقوق النساء والأطفال. وستسهم هذه التدابير في الحد من العوامل التي تؤدي إلى نشوب الأزمات داخل العالم الإسلامي وفرادى الدول فيه.

إن زيادة التعصب والتمييز القائم على أساس العقيدة الدينية أو الاقتناع تهدد اليوم بشكل خطير السلام والأمن العالميين. وفي هذا السياق، تحث توغو الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي بأسره على أن تستمر، من خلال توافق الآراء بدلا من المواجهة، في الجهود التي يجري بذلها من أجل تيسير التعايش بين المبادئ التي تؤمن بها دولنا – حرية التعبير ومكافحة جميع أشكال التمييز الديني والتعصب. وترحب توغو كثيرا، في هذا السياق، بالعمل الذي تقوم به عملية اسطنبول وكذلك جهود الحوار والتعاون بين الأديان التي تبذلها الجمعية العامة.

ومع ذلك، فإن تنشوء ظاهرة الإرهاب في السنوات الأخيرة داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي – وخاصة الدول الأفريقية – لا يزال يشكل مصدرا للقلق البالغ. فالجماعات الإجرامية تهدد الاستقرار في أفريقيا باسم الدين وتوسع نطاق مناطق عملياتها لزرع المزيد من بذور الإرهاب. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان زيادة التعزيز والدعم لدينامية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي في مكافحة تلك الآفة من أجل ضمان تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على مواجهة التهديد. ومع ذلك، من المهم ألا يقتصر الرد على هذه الظاهرة في مجال الأمن وحده، بل أن يؤخذ في الاعتبار البعد الإنمائي في المناطق المتضررة وكفالة الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان.

ويتطلب العديد من مجالات التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي التطوير ومزيد من التعزيز بما يتناسب مع التحديات الكبيرة التي تواجه السلم والأمن الدوليين. إن تيسير إجراء عملية سياسية قادرة على إنهاء الصراعات، لا سيما في سوريا ينبغي أن يصبح أولوية. ولذلك، نحث المنظمتين على مواصلة التفاعل وتبادل خبراتهما. وفي هذا الصدد، يعتقد وفد بلدي أن التنفيذ التدريجي للإطار المعتمد في جنيف في عام ٢٠١٢، وتحديد مجالات التعاون المقررة بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، ينبغي أن يصبحا النهج ذا الأولوية للجهود المركزة.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة من أجل إتاحة الفرصة للمجلس للنظر في مسألة تحظى باهتمام بلدي، أي إسهامات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز سيادة القانون. أشكر الأمين العام على بيانه.

وأرحب بالأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إذ تتاح له الفرصة الأولى لمخاطبة المجلس. وأهنئه على جهوده الحثيثة التي أدت إلى إجراء تغييرات عميقة في منظمة التعاون الإسلامي. ونحن نتطلع إلى العمل، في القريب العاجل، مع

خلفه، السيد إياد مدني، الذي نرحب به ونتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بمهامه في المستقبل.

لقد عززت فرنسا علاقاتها مع منظمة التعاون الإسلامي. وقمنا بتعيين مبعوث خاص إلى المنظمة، ونجري مشاورات سياسية منتظمة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك مثل الأزمة السورية وعملية السلام في الشرق الأوسط والربيع العربي ومالي ومكافحة الإرهاب الدولي. كما قررنا تعميق تبادل الآراء بشأن حقوق الإنسان.

ونرحب باعتماد منظمة التعاون الإسلامي لبرنامج عمل السنوات العشر من أجل التصدي للتحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين. وبينما يواجه العالم العربي والإسلامي أزمات رئيسية، فإن الحوار بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي بشأن مواضيع مثل منع نشوب النزاعات والوساطة وحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية واللاجئين ومكافحة الإرهاب والحوار بين الثقافات أمر أساسي. ولا بد من تعزيزه.

وأود أن أؤكد على عدة جوانب من جوانب إسهامات منظمة التعاون الإسلامي في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

أولا، إنني أحيي التزام منظمة التعاون الإسلامي الشجاع في ما يتعلق بالصراع في سوريا. منذ بداية المأساة السورية، دعت منظمة التعاون الإسلامي بدون كلل المجلس إلى الاضطلاع بمسؤولياته من أجل وضع حد لإراقة الدماء. وأكدت المنظمة أن المسؤولية الرئيسية عن استمرار العنف والقتل والمذابح تقع على عاتق الحكومة السورية. أدى كل ذلك إلى مقتل الآلاف من المدنيين العزل. وأدانت منظمة التعاون الإسلامي تلك المذابح التي ارتكبت في المدن والبلدات من جانب السلطات السورية. وفي ضوء تعنت النظام السوري وإصراره على التماس حل عسكري للأزمة، اتخذت قيادة منظمة التعاون الإسلامي القرار الشجاع بتعليق عضوية سوريا في المنظمة في آب/أغسطس ٢٠١٢.

كما حملت منظمة التعاون الإسلامي الحكومة السورية المسؤولية الكاملة عن الهجمات الكيميائية ضد الشعب السوري، التي وقعت في ٢١ آب/أغسطس في الغوطة، على مشارف مدينة دمشق. وكما أشار السيد إحسان أوغلو، فإنه ينبغي اعتبار استخدام تلك الأسلحة في سوريا جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. ويجب تقديم مرتكبي هذه الجريمة البشعة إلى العدالة. وفي ما يتعلق بسوريا، فإننا نتشاطر نفس الهدف: وضع حد لهذا الصراع من خلال التوصل إلى حل سياسي من شأنه أن يسمح للشعب السوري بتحقيق تطلعاته من أجل الحرية والعدالة.

ونعتقد أيضا أن عملية السلام في الشرق الأوسط من المسائل المحورية. ويحدونا وطيد الأمل في أن تتيح المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين التوصل إلى حل تفاوضي على أساس تعايش دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان في سلام وأمن.

وعلاوة على ذلك، نعرب عن تقديرنا لجهود الوساطة التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي عن طريق المساعي الحميدة لأمينها العام في الصومال، حيث المنظمة عضو نشط في فريق الاتصال الدولي، وكذلك جهودها في أفغانستان. ونود أيضا أن نشيد بالتزام البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بخدمة عمليات حفظ السلام وبناء السلام من خلال المساهمة بالعسكريين وأفراد الشرطة في عمليات حفظ السلام.

وكما أكد الأمين العام أيضا، فإن منظمة التعاون الإسلامي شريك هام أيضا للأمم المتحدة في الميدان الإنساني. ووقع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة التعاون الإسلامي على مذكرة اتفاق وبرنامج عمل في عام ٢٠١١. وتعمل المنظمتان بشكل وثيق في الصومال والفلبين وفي الآونة الأخيرة في سوريا، حيث أجرتا تقييما مشتركا للاحتياجات الإنسانية.

وفي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، عملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة التعاون الإسلامي معا من أجل عقد مؤتمر وزاري دولي حول اللاجئين في العالم الإسلامي.

وأود أيضا أن أحيي التزام منظمة التعاون الإسلامي بمكافحة الإرهاب. وكما ذكر مرارا الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، فلا شيء يبرر الإرهاب الدولي. وفي مكافحة الإرهاب والتطرف الراديكالي، فإننا نعلم جميعا أننا نتمتع بدعم المسلمين في جميع أنحاء العالم الذين يدينون أولئك الذين يشوهون أو يستغلون دينهم.

ومنظمة التعاون الإسلامي محاور رئيسي أيضا فيما يتعلق بمبادرة تحالف الحضارات. ومن دواعي سرورنا أن الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي ملتزمتان بتعزيز حوارهما من أجل تعزيز التسامح والسلام. ومن الأهمية بمكان حماية وتعزيز حرية الدين أو المعتقد وحقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الدينية في كل مكان.

وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان، يحدونا الأمل في أن تسهم الهيئة الدائمة والمستقلة لحقوق الإنسان التي أنشأتها منظمة التعاون الإسلامي إسهاما فعالا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يعيشون في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مع احترام المبادئ العالمية لحقوق الإنسان.

في الختام، أود أن أشدد على أن الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مسألة بالغة الأهمية. إن حدة وعدد النزاعات في أنحاء العالم تتطلب تعبئة جميع الموارد المتاحة. ولا بد من مواصلة هذه الشراكة بما يتماشى مع المبادئ والأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، تحت رعاية مجلس الأمن. وبهذه الطريقة سنكفل اتساق العمل الدولي، ووضوح الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة، واحترام القيم الأساسية لمنظمتنا.

السيد ليو جيي يي (الصين) (تكلم باللغة الصينية): تعرب الصين عن تقديرها لمبادرة أذربيجان باستضافة الإحاطة الإعلامية الرفيعة المستوى اليوم بشأن تعزيز أوجه التآزر في الشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي.

نرحب بوزير الخارجية ماماديا روف، الذي ترأس هذه الجلسة. وأشكر الأمين العام بان كي - مون، السيد أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، والسيد إياد مدني الأمين العام المنتخب حديثا لمنظمة التعاون الإسلامي، على حضورهم. لقد استمعنا باهتمام للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما الأمين العام بان كي - مون، وأكمل الدين إحسان أوغلو.

وترحب الصين بالبيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس للتو (S/PRST/2013/16).

تشكل الأمم المتحدة جوهر نظامنا للأمن الجماعي، ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن العالميين. وفي الوقت نفسه، تضطلع مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور متزايد الأهمية في صون السلام والأمن الإقليميين وتعزيز التنمية. لقد أصبحت أداة مفيدة مكملة للأمم المتحدة.

في الوقت الحالي، فإن التحديات والتهديدات العالمية والإقليمية آخذة في التزايد، ومصالح الأمن القومي متشابكة. ويؤدي تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المختلفة إلى تعزيز تعددية الأطراف وترسيخ وتعزيز الآليات الدولية للأمن الجماعي وجهودنا المشتركة الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. وتقدر الصين الدور الهام الذي تضطلع به منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز الوحدة والتعاون في العالم الإسلامي والحوار بين الحضارات المختلفة. وتؤيد الصين الجهود الرامية إلى زيادة تعميق التعاون بين الأمم المتحدة وهذا المجلس من جهة، ومنظمة التعاون

الإسلامي من جهة أخرى، في سعينا المشترك من أجل تعزيز السلام العالمي والتنمية الاقتصادية.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولا، ينبغي أن يسترشد تحقيق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. تمثل مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة حجر الزاوية في العلاقات الدولية المعاصرة. وميثاق الأمم المتحدة هو الوثيقة التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ينبغي لهذا التعاون أن يتقيد بمبادئ أساسية كتلك الواردة في الميثاق، أي المساواة في السيادة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وينبغي تصميم هذا بهدف تعزيز التنسيق في الجهود الموحدة الرامية إلى حل القضايا الإقليمية الساخنة عن طريق المساعي الحميدة والوساطة وإلى صون السلام والأمن والاستقرار والتنمية على الصعيدين الدولي والإقليمي.

ثانيا، عند تطبيق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، ينبغي إيلاء الاهتمام للتنسيق العام مع التركيز على المزايا النسبية. ونظرا لمزاياها من حيث الدين والتاريخ والثقافة، فإن منظمة التعاون الإسلامي في موقع فريد يمكنها من التعامل بشكل جيد مع المسائل المتعلقة بالإسلام. وخلال السنوات الماضية، اضطلعت منظمة التعاون الإسلامي بدور هام، اعترف به المجتمع الدولي، في المساعدة في تسوية الصراعات الإقليمية وتعزيز إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

وينبغي أن يُبنى التعاون في ما بين جميع المنظمات على التنسيق والمصالح النسبية، بغية استكمال الجهود التي يبذلها بعضها مع بعض وبناء التآزر.

ثالثا، يمكن للتعاون أن يتخذ مجموعة من الأشكال مع التركيز على النتائج. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، توصلت الأمانة العامة ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى توافق هام على تعزيز التعاون في منع نشوب الصراعات، والوساطة، والمساعدة الإنسانية، والحوارات بين الثقافات. وفي أيار/مايو، عمدت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة إلى عقد حلقة دراسية مع منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب وتحقيق نتائج إيجابية، وذلك في جدة، المملكة العربية السعودية.

إن هذا التفاعل قد عزز تبادل التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في المجالات ذات الاهتمام المشترك، مع تراكم الخبرات المفيدة للتعاون في المستقبل. وفي مواكبة تطور الأوضاع والاحتياجات الفعلية، يتعين على كلا الطرفين مواصلة استكشاف وتوسيع قنوات التنسيق، وإثراء وسائل وسبل التعاون لتحقيق نتائج أفضل.

وتولي الصين أولوية قصوى للدور الفريد الذي تقوم به منظمة التعاون الاسلامي، وتدعم جهودها الإيجابية المستمرة، للحفاظ على السلام والأمن الإقليميين وتعزيز التنمية المشتركة. ومع مرور الزمن، نشطت الصين في إقامة علاقات ودية وتعاونية مع بلدان إسلامية، وأنشأت شراكات سياسية يدعم بعضها بعضا، وشراكات اقتصادية متبادلة، وشراكات إنسانية بنيت على التبادلات والتعاون.

والصين على استعداد للانضمام إلى المجتمع الدولي بغية زيادة تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومنظمة المؤتمر الإسلامي في إطار جهودنا المشتركة لبناء عالم متناغم مفعم بالسلام الدائم والرخاء المشترك.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الوزير، يسرنا أن نرحب بكم هنا وأنتم تترأسون المجلس، وأن نشيد بإسهامكم الشخصي لتحسين أساليب عمل المجلس.

إننا نشكر وفد أذربيجان على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. لقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلى به الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، السيد إكمال الدين إحسان أوغلو، الذي سلط الضوء على عمل منظمة المؤتمر الإسلامي في العديد من المسائل المدرجة أيضا في جدول أعمال الأمم المتحدة، وهي المسائل التي تتجه فيها المنظمة اتجاها مماثلا لا يقل أهمية.

والمسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين تجعل من الضروري بصورة متزايدة أن ينتقل المجتمع الدولي حاليا إلى الصيغ الإقليمية ودون الإقليمية. فالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ينص على أن يبذل المجلس كل جهد ممكن لتحقيق التسوية السلمية للمنازعات المحلية عن طريق الترتيبات الإقليمية.

في الوقت نفسه، نلاحظ أنه بالإضافة إلى وجود عامل جغرافي مشترك بوصفه عاملا فعالا موحدا، فإن التاريخ الثقافي المشترك يؤدي الغرض نفسه في كثير من الحالات. ومنظمة التعاون الإسلامي تجمع بلدانا تفتخر شعوبها بالقيم الروحية والأخلاقية المشتركة. وهذا العامل الموحّد يمكنه وينبغي له أن يؤدي دورا حاسما في حل العديد من الأمور المعقدة التي تواجه المجتمع العالمي. وذلك ينطبق أولا وقبل كل شيء على منع نشوب الصراعات، والوساطة، والتسوية السياسية والدبلوماسية، التي تقتضي إلى حد كبير استخدام إمكانات منظمة المؤتمر الإسلامي.

إن العالم العربي يمر اليوم بفترة من الاضطرابات، تصحبها في كثير من الأحيان الصراعات الدموية التي تكمن وراءها اختلافات في القيم عميقة الجذور. وليس منع الأمم من الانزلاق إلى هاوية الصراع الطائفي مجرد مسؤولية المجلس؛ إنه أيضا مهمة مشتركة تؤدي فيها منظمة المؤتمر الإسلامي، إلى جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، دورا لا بديل له.

وفي عدد من السبل، يؤدي تجميع الجهود لمكافحة الإرهاب إلى اختبار مزاج مجلس الأمن ومنظمة المؤتمر الإسلامي على السواء. والمؤسف أن هذا الشر العالمي غالبا ما يرتبط في أذهان الناس دنيويا بالتطرف الإسلامي. ونحن على اقتناع بأن الأعمال الإرهابية، بغض النظر عن مكان ارتكابها وسبب ارتكابها ومَن يرتكبها، تتطلب إدانة مطلقة. وأي شكل من أشكال الدعم لمثل هذا النشاط الإجرامي يجب مواجهته ومقاومته بعزم. ونظرا لتزايد التهديدات التي يشكلها الإرهاب، ولا سيما العنف الطائفي والعرقي، علينا أن نبذل جهودا مضنية على نحو خاص بغية التصدي لتزايد تشويه صورة أي دين بعينه.

وإزاء هذه الخلفية المضطربة، فإن تعزيز أفكار السلام والتسامح ونبذ العنف؛ والحوار بين الحضارات والثقافات والأديان؛ والقيم الأخلاقية العالمية يصبح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى بغية توفير الدعم الكامل لحقوق الإنسان والحريات. كل هذا يجب أن يكمّل بشكل متناغم مبدأ القانون الدولي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والسلامة الإقليمية للدول، وعدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

وعلاقات روسيا مع منظمة المؤتمر الإسلامي مبنية على أساس الحوار والاحترام المتبادل، وهي تعود إلى عقدين ماضيين من الزمن. وسأكون مقصّرا إن لم أذكر أنه في عام ١٩٩٣، سعدت بكوني أول ممثل رسمي روسي يقوم بزيارة مقر منظمة المؤتمر الإسلامي، بصفتي نائب الوزير الروسي للشؤون الخارجية.

إن بلدنا، الذي يضم ٢٠ مليونا من المسلمين، له صفة المراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهو يعمل باستمرار على تطوير التعاون مع الدول الأعضاء في المنظمة. وفي أوائل الشهر الحالي، قام الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

بزيارة موسكو، حيث جرى توقيع اتفاق إطاري للتعاون بين الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في روسيا والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وهذه الوثيقة الهامة هي بمثابة خارطة الطريق الرئيسية للتعاون الوثيق بشأن جدول أعمالنا المشترك بكامله. ولقد شارك السيد إحسان أوغلو أيضا في مؤتمر القمة الاقتصادي بين روسيا ومنظمة المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في قازان.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن يكون البيان الرئاسي الذي اعتمد اليوم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي (S/PRST/2013/16) حافزا لزيادة تعزيز وتطوير التعاون بين المنظمتين، واستكمال ذلك بخطوات عملية ملموسة تحقيقا للمصلحة المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ليس هناك المزيد من الأسماء المدرجة في قائمة المتكلمين. وبذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.